### مستندات نمطية لطرح مناقصات شراء البضائع

**مشروع الأشغال العامة**

**2012**

**GSED-1/3 مناقصة رقم**

**توريد اثاث مدرسي لعدد 44 مدرسة في عدد من المحافظات**

**برنامج تطوير التعليم الثانوي والتحاق الفتاة (SEDGAP)**

الفهـــرس

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
|  | **المقدمة** | **3** |
| **القسم الأول** | **الإعلان** | **4** |
| **القسم الثاني** | **التعليمات لمقدمي العطاءات** | **5-21** |
| **القسم الثالث** | **قائمة البيانات** | **22-25** |
| **القسم الرابع** | **الشروط العامة** | **26-39** |
| **القسم الخامس** | **الشروط الخاصة** | **40-41** |
| **القسم السادس** | **جدول المتطلبات (المستلزمات)** | **42-48** |
|  | **جدول يبين قائمة بالسلع ومواعيد ومكان التوريد.** |  |
| **جدول يبين قائمة بالخدمات التابعة (المكملة).** |  |
| **المواصفات الفنية.** |  |
| **جداول الأسعار.** |  |
| **الرسومات (بحسب انطباق الحالة).** |  |
| **القسم السابع** | **النمـاذج:** | **49-58** |
|  | **نموذج العطاء** |  |
| **نموذج ضمان العطاء** |  |
| **نموذج ضمان الأداء (حسن التنفيذ)** |  |
| **نموذج ضمان الدفعة المقدمة** |  |
| **نموذج تفويض المصنع** |  |
| **نموذج ضمان الجودة** |  |
| **نموذج إخطار قبول العطاء** |  |
| **نموذج العقد** |  |

القسم الأول

يعلن مشروع الأشغال العامة

**GSE-1/3 عن إنزال المناقصة العامة رقم:**

**توريد اثاث مدرسي لعدد 44 مدرسة في عدد من المحافظات**

**حصلت الجمهورية اليمنية على تمويل من شركاء التنمية (هيئة التنمية الدولية قرض رقم YEM 4401 و الحكومة البريطانية والحكومة الهولندية والحكومة الألمانية) تحت برنامج تطوير التعليم الثانوي والتحاق الفتاة (SEDGAP) عبر مشروع الأشغال العامة وسوف يتم استخدام جزء من هذه المنحة لسداد المدفوعات المعتمدة بموجب العقد الموقع استنادا إلى هذه الدعوة.**

**يدعو مشروع الأشغال العامة الموردين المعتمدين الراغبين المشاركة في هذه المناقصة التقدم بطلباتهم الخطية خلال أوقات الدوام الرسمي إلى مقر المشروع الكائن في شارع المحروقات المتفرع من شارع الزبيري تلفون 01409287 فاكس 01409303 لشراء واستلام وثائق المناقصة ابتدأ من تاريخ 29/8/2012 نظير مبلغ وقدره عشرة آلاف ريال لا ترد**

**يقدم العطاء في مظروف مغلق ومختوم بالشمع الأحمر إلى العنوان الموضح أعلاه ومكتوب عليه اسم الجهة والمشروع ورقم المناقصة، واسم مقدم العطاء، وفي طيه الوثائق التالية:**

1. **ضمان بنكي غير مشروط بمبلغ مقطوع قدره 10,000 دولار، صالح لمدة 120 يوماً من تاريخ فتح المظاريف، أو شيك مقبول الدفع.**
2. **بطاقة ضريبية سارية المفعول (على المتناقصين الأجانب الذين لا يقومون بأي أعمال في اليمن عليهم تقديم نسخة من وثائق التسجيل لضريبة القيمة المضافة من بلدانهم)**
3. **بطاقة تأمينية وزكوية سارية المفعول (تطلب بطائق التأمين فقط من الشركات التي لديها عمال في اليمن و التي يحق لها الاستفادة من العوائد المقدمة من المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي في اليمن)**
4. **العينات و الكتالوجات .**

**- آخر موعد لاستلام العطاءات وفتح المظاريف هو الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الأربعاء الموافق 3/10/2012 ولن تقبل العطاءات التي ترد بعد هذا الموعد ويتم إعادتها مغلقة.**

**- سيتم فتح المظاريف في مقر المشروع بحضور أصحاب العطاءات أو من يمثلهم بتفويض رسمي موقع ومختوم.**

**- يمكن للراغبين في المشاركة في هذه المناقصة الاطلاع على وثائق المناقصة قبل شراؤها وذلك خلال الدوام الرسمي لفترة سريان الإعلان.**

القسم الثـاني

التعليمات إلى مقدمي العطاءات

**هي التعليمات التي توفر المعلومات الضرورية لمقدمي العطاءات فيما يخص إعداد عطاءاتهم وإجراءات تسليمها إلى المشتري وفتح المظاريف والأسس والمعايير التي سيقوم المشتري على أساسها بالتحليل والتقييم الفني والمالي وإرساء المناقصة.**

أ – مـقـدمـــة

1. وصف المتطلبات

**1-1 يتم تقديم العطاء وفقاً لمكونات ووصف الأعمال المحددة في قائمة البيانات وجداول الأسعار والمواصفات الفنية والنماذج المرفقة بهذه الوثائق طبقا للبنود (11، 15) من هذه التعليمات.**

1. مصدر التمويل
   1. **سيتم تمويل تنفيذ شراء وتوريد السلع المحدد وصفها في البند (1) من هذه التعليمات من مصدر التمويل الموضح في قائمة البيانات.**
2. المبادئ الأخلاقية

## الاحتيال والفساد

1.3 **سياسة البنك هي مطالبة المقترضين (بما فيهم المستفيدين من قروض البنك)، وكذلك المشتركين في المناقصات، والموردين، والمقاولين، والمقاولين من الباطن التابعين لهم، بموجب العقود التي يقوم البنك بتمويلها، بالالتزام بأعلى المعايير الأخلاقية أثناء عملية التوريد هذه العقود وتنفيذها.[[1]](#footnote-2) وإتباعاً لهذه السياسة، فإن البنك:**

**(أ) لأغراض هذه الأحكام، يقوم بتعريف المصطلحات الواردة أدناه على النحو التالي:**

**(1) "الممارسة الفاسدة"[[2]](#footnote-3): تعني عرض أو إعطاء أو قبول أو طلب أي شيء ذي قيمة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، للتأثير على إجراءات طرف آخر بصورة غير لائقة.**

**"الممارسة الاحتيالية"[[3]](#footnote-4): تعني أي تصرف أو تقصير، ويشمل ذلك تقديم أي معلومات أو بيانات غير صحيحة، من شأنها، على نحو متعمد أو بطريق الإهمال، تضليل أو محاولة تضليل، طرف ما للحصول على مزية مالية أو أية مزايا أخرى أو للتهرب من الوفاء بالتزام ما.**

**(3) "ممارسة تواطؤية"[[4]](#footnote-5): تعني أي ترتيب بين طرفين أو أكثر بغرض تحقيق هدف غير مشروع، ويشمل ذلك التأثير في إجراءات طرف آخر بصورة غير مشروعة.**

**(4) "ممارسة قهرية"[[5]](#footnote-6): تعني إضعاف أي طرف أو ممتلكات هذا الطرف أو الإضرار أو التهديد بإضعافهما أو الإضرار بهما، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، للتأثير في إجراءات طرف ما بصورة غير لائقة.**

**"الممارسة المعرقلة" تعني:**

**(أ أ) التخلص المتعمد من أي دليل، يمثل أهمية جوهرية في سير التحقيقات، أو تزويره أو تغييره أو إخفائه، أو الإدلاء ببيانات كاذبة للمحققين لعرقلة سير أي تحقيق يجريه البنك بشأن أية إدعاءات بوجود ممارسات فساد أو احتيال أو إكراه أو تواطؤ، و/أو تهديد أي طرف أو إيذائه أو إرهابه لمنعه من الإفصاح عن المعلومات التي لديه بشأن الموضوعات المرتبطة بالتحقيق، أو لمنعه من متابعة التحقيق، أو**

**(ب ب) الأفعال المقصود منها، بصورة جوهرية، الحيلولة دون ممارسة البنك حق إجراء التفتيش والمراجعة المنصوص عليه في الفقرة 1.14 (هـ) أدناه.**

**(ب) وسيرفض البنك أي عرض خاص بإرساء أي عقد إذا ما تحدد أن المشترك في المناقصة المرشح لإرساء العقد عليه قد تورط، بصورة مباشرة أو عن طريق وكيل، في ممارسات فساد أو احتيال أو تواطؤ أو إكراه أو في ممارسات معرقلة أثناء المنافسة للحصول على العقد محل النظر.**

**(ج) وسيلغي البنك جزء القرض الذي تم تخصيصه لعقد ما إذا ما تحدد، في أي وقت، تورط ممثلي المقترض أو مستفيد ما من القرض في ممارسات فساد أو احتيال أو تواطؤ أو ممارسات إكراه أثناء عملية التوريد أو تنفيذ هذا العقد، وذلك إذا لم يقم المقترض باتخاذ إجراء سليم في حينه يكون مقبولاً للبنك لمعالجة هذه الممارسات عند حدوثها.**

**(د) وسيفرض البنك عقوبة على أية شركة أو شخص، ويشمل ذلك إعلان عدم أهليتهما، لأجل غير مسمى أو لفترة زمنية محددة، بحيث لا يتم إرساء أي عقد يموله البنك عليهما، إذا ما تحدد، في أي وقت، أن هذه الشركة قد تورطت، بصورة مباشرة أو عن طريق وكيل، في ممارسات فساد أو احتيال أو تواطؤ أو إكراه أو في ممارسات معرقلة أثناء المنافسة للحصول على عقد يموله البنك أو أثناء تنفيذ هذا العقد.**

**(هـ) وسيكون للبنك الحق في المطالبة بتضمين حكم في وثائق التقدم بالعطاءات، والعقود المموّلة من خلال قرض منه، يشترط بموجبه على المشتركين في المناقصات، والموردين، والمقاولين، السماح له بفحص حساباتهم وسجلاتهم ووثائقهم الأخرى المرتبطة بتقديم العروض والمرتبطة بتنفيذ العقود، وإخضاعها للمراجعة والتدقيق من جانب مراقبي حسابات يقوم البنك بتعيينهم.**

1. مقدموا العطاءات المؤهلون
   1. **هذا الإعلان / الدعوة لتقديم العطاءات الموضحة في قائمة البيانات مفتوحة لجميع الموردين أو المصنعين للسلع بشرط أن تكون من مصادر مؤهلة ومعتمدة من الجهات التي لها حق إصدار شهادات الجودة،.**
2. منشأ السلع والخدمات
   1. **يجب أن تكون السلع والخدمات المطلوب توريدها بموجب وثائق هذه المناقصة وطبقا لقانون المناقصات ولائحته التنفيذية وهذه الوثائق وكل النفقات المدفوعة في إطار تنفيذ هذه المناقصة يجب أن تكون محصورة فقط بهذه السلع والخدمات؛**

**على جميع مقدمي العطاءات أن يقدموا طبقاً للوثائق \_نماذج العطاء ومعلومات التأهيل\_ بياناً يثبت أن مقدم العطاء (وجميع الشركاء (الائتلاف) إن كان مقدم العطاء عبارة عن شركة) ليس مرتبطاً، ولم يكن مرتبطاً في السابق بشكل مباشر أو غير مباشر مع الاستشاري أو أي جهة أخرى قامت بإعداد التصاميم والمواصفات والوثائق الأخرى للمشروع أو تم اقتراحه كمدير للمشروع لإدارة العقد. إن الشركة التي تم التعاقد معها من قبل صاحب العمل لتقديم خدمات استشارية لإعداد الأعمال أو الإشراف عليها أو أي من فروعها سوف لن تكون مؤهلة لتوريد السلع والخدمات المكملة.**

* 1. **لأغراض هذا البند تعني كلمة "المنشأ" المكان الذي يتم فيه استخراج تلك السلع أو تعدينها أو زراعتها أو إنتاجها، أو المكان الذي يتم فيه توفير الخدمات التكميلية ذات الصلة. وتعتبر السلـع مصنعة عندما تؤدي عمليات التصنيع والمعالجة والتجميع الجوهرية أو الكبرى، إخراج منتج معترف به تجارياً تختلف خصائصه الأساسية جوهرياً من حيث الغرض أو الاستخدام عن مكوناته؛**
  2. **منشأ السلع والخدمات ليس بالضرورة أن يحمل نفس جنسية مقدم العطاء.**

1. تضارب المصالح
2. **سيتم رفض جميع العطاءات المقدمة من موردين تتعارض مصالح المشتري معهم.**
3. **تعتبر مصالح المشتري متعارضة مع مصالح مقدمي العطاءات في عملية تقديم العطاءات إذا تبين أحد الأمور التالية:**
4. **وقوعهم تحت مظلة الملكية أو الإدارة المشتركة.**
5. **استلم أو يستلم دعما مباشرا أو غير مباشر من هذه الجهة.**
6. **أن يكون هناك تمثيل قانوني مشترك لأغراض هذا العطاء.**
7. **هناك علاقة مباشرة أو غير مباشرة أو عبر طرف ثالث يمكنهم من الوصول إلى المعلومات أو التأثير على قرارات الجهة صاحبة العمل فيما يخص المناقصة.**
8. **ساهم أو عمل كمستشار لإعداد التصاميم الفنية أو المواصفات الخاصة بموضوع العطاء.**
9. محتويات وثائق المناقصة
   1. **تحدد وثائق المناقصة للمشتريات العادية بالإضافة إلى الإعلان مايلي:**
   2. **التعليمات إلى مقدمي العطاءات؛**
   3. **قائمة البيانات؛**
   4. **الشروط العامة؛**
   5. **الشروط الخاصة؛**
   6. **جدول المتطلبات(المستلزمات)؛**

* **جدول يبين قائمة بالسلع ومواعيد ومكان التوريد.**
* **جدول يبين قائمة بالخدمات التابعة (المكملة).**
* **المواصفات الفنية.**
* **جداول الأسعار.**
* **الرسومات (بحسب انطباق الحالة ضمن قائمة البيانات).**
  1. **نموذج ضمان العطاء؛**
  2. **نموذج ضمان الأداء؛**
  3. **نموذج ضمان الدفعة المقدمة؛**
  4. **نموذج تفويض المصنع.**
  5. **نموذج ضمان الجودة.**
  6. **نموذج إخطار قبول العطاء.**
  7. **نموذج العقد.**
  8. **على مقدم العطاء أن يدرس جميع التعليمات والشروط وجدول المتطلبات والنماذج الواردة في وثائق المناقصة بصورة دقيقة وأي تقصير في تقديم جميع الوثائق والمعلومات المطلوبة بموجبها أو التقدم بعطاء غير مستجيب في جوهره لوثائق المناقصة من جميع النواحي سيتحمل مسؤولية ذلك مقدم العطاء وقد يؤدي إلى استبعاد عطائه.**

1. الشركاء (الائتلاف)
   1. **إذا سمح المشتري في قائمة البيانات التقدم بعرض واحد من أكثر من مورد كشركاء (ائتلاف) فيجب على الشركاء تقديم الاتفاقية الأولية لإنشاء شركة الائتلاف موقعة من كافة الأعضاء وأن تنص هذه الاتفاقية على أن الجميع مسئولين جميعا ومنفردين عن التزامات الشركة وأن تحدد اسم الشخص المسئول ونسبة المسئولية في العقد لكل عضو وفي حالة إرساء المناقصة حينا سيتولى المتناقص الفائز التوقيع على وثيقة شراكة (ائتلاف) وتسجيلها بعد إخطار قبول العطاء طبقا للإجراءات القانونية المعمول بها لدى وزارة الصناعة والتجارة، كما أن تركيبة وتكوين الشركاء (الائتلاف) سوف لن تتغير دون الرجوع إلى المشتري، وأي بيانات أخرى مطلوبة عن الشركاء (الائتلاف) سيتم توضيحها في قائمة البيانات.**

ب- إعداد العطــاء

1. تكاليف إعداد العطاء
   1. **يتحمل مقدم العطاء جميع التكاليف الخاصة بإعداد وتقديم العطاء ولن يكون "المشتري المحدد أسمه في قائمة البيانات مسؤولاً بأي حال عن هذه التكاليف أو ملزماً بها بغض النظر عن نتيجة المناقصة.**
2. لغة العطاء
   1. **يتم إعداد العطاء وجميع المراسلات والوثائق المتعلقة بالعطاء والمتبادلة بين مقدم العطاء والمشتري كتابة باللغة العربية مالم تنص قائمة البيانات على لغة أضافية أخرى.**
3. الوثائق التي يجب أن يتضمنها العطاء
   1. **يجب أن يتضمن العطاء المعد من قبل مقدمه المكونات التالية:**
      * 1. **نموذج العطاء وجدول المتطلبات مستكملين حسبما هو وارد في البند (12) والبند (14) والبند (15) من هذه التعليمات؛**
        2. **وثائق أثبات تعد طبقاً للبند (16) من هذه التعليمات تثبت أن مقدم العطاء معتمد ومؤهل لتنفيذ العقد إذا ما تم قبول عطائه؛**
        3. **وثائق أثبات تعد بموجب البند (17) من هذه التعليمات تثبت أن السلع والخدمات المكملة التي يوردها مقدم العطاء تعد بضائع وخدمات معتمدة ومطابقة للمواصفات؛**
        4. **ضمان العطاء والذي يقدم طبقاً للبند (19) من هذه التعليمات.**
4. نموذج العطاء وجداول الأسعار
   1. **يستكمل مقدم العطاء تعبئة نموذج العطاء وجدول الأسعار والمتطلبات الأخرى الموضحة ضمن وثائق المناقصة محدداً السلع التي ستورد ومقدماً وصفاً مختصراً للبضائع وبلد المنشأ والكميات والأسعار.**
5. بدائل العطاء
   1. **ما لم ينص بتقديم بدائل للعطاءات في قائمة البيانات فلن ينظر في هذه البدائل؛**
   2. **لا يجوز لأي مشارك التقدم بأكثر من عطاء في نفس المناقصة بأسمه أو شريك في ائتلاف ويستثنى من هذه الفقرة السماح بالمشاركة كمورد من الباطن بجزء من المناقصة بما لا بتجاوز نسبة 10% أو التقدم بعروض بديلة إذا سمح بها في قائمة البيانات؛**
   3. **العطاءات التي تقدم من وكيل واحد لشركات مختلفة لا تعتبر بدائل، وسيتم رفضها جميعاً حيث تنحصر البدائل في العروض الأخرى من نفس الشركة المتقدمة بعرضها فقط، ولا يحق لأي وكيل التقدم بأكثر من عطاء في نفس المناقصة.**
6. أسعار العطاء
   1. **يجب أن يبين مقدم العطاء في جدول الأسعار سعر الوحدة وإجمالي سعر الوحدات وصولا إلى جملة العطاء للسلع التي يقترح توريدها / توريدها وتركيبها وتشغيلها والتدريب بحسب انطباق الحالة ضمن قائمة البيانات بموجب العقد شاملة جميع الرسوم الجمركية والضرائب وتكاليف التأمين والنقل وأي نفقات أخرى حتى وصول السلع إلى مخازن الجهة أو اي موقع نهائي آخر محدد في جدول المتطلبات؛**
   2. **تظل الأسعار التي حددها مقدم العطاء ثابتة خلال قيامه بتنفيذ العقد وغير خاضعة للتغيير، وسوف يعامل المشتري أي عطاء يتضمن أسعار قابلة للتعديل معاملة عرض غير مستجيب وسيتم رفضه.**
7. عملة العطاء
   1. **يجب أن تقدم اسعار العطاء بالريال اليمني مالم يسمح المشتري في قائمة البيانات الدخول بأي عملة أخرى قابلة للتحويل.**
8. الوثائق المثبتة لأهلية مقدم العطاء ومؤهلاته
   1. **تطبيقاً للبند (11) من هذه التعليمات يجب على مقدم العطاء أن يقدم كجزء من عطائه الوثائق التي تثبت أهليته للاشتراك في المناقصة وكفاءته عند التنفيذ؛**
   2. **وثائق الأثبات الدالة على كفاءة صاحب العطاء لتنفيذ المناقصة وأنه أصبح مقنعا للمشتري على توريد السلع يجب ان تتوفر الوثائق التالية:**
9. **في حالة أن عرض مقدم العطاء يتضمن توريد السلع بموجب العقد ليست من صنعه أو انتاجه فإن صاحب العطاء المقدم يجب ان يكون مفوضا حسب الأصول التجارية من جانب المصنع أو المنتج للبضائع بالتوريد إلى داخل اليمن أو أن يكون وكيلاً رسمياً؛**
10. **الإمكانيات المالية والفنية اللازمة لمقدم العطاء لتنفيذ العقد؛**
11. **في حالة عدم ممارسة مقدم العطاء لأعمال في اليمن فإنه سيمثله وكيل في اليمن واذا ما ارسي عليه العطاء سيكون الوكيل قادر ومؤهلا لتنفيذ التزامات المورد الخاصة بالصيانة والإصلاح وتخزين وتوفير قطع الغيار والتدريب المنصوص عليها في شروط العقد أو في المواصفات الفنية أو فيهما معا (بمعنى القيام بكافة الالتزامات الخاصة بخدمات ما بعد البيع)؛**
    1. **من اجل أثبات أهلية المشترك في المناقصة فإن على المشاركين تقديم الوثائق التالية مع عطائاتهم:**
12. **ضمان عطاء بمبلغ إجمالي (مقطوع وبفترة زمنية طبقاً للبند (19) من هذه التعليمات).**
13. **بطاقة ضريبية سارية المفعول (على المتناقصين الأجانب الذين لا يقومون بأي أعمال في اليمن تقديم نسخة من وثائق التسجيل لضريبة القيمة المضافة من بلدانهم)**
14. **بطاقة تأمينية، سارية المفعول (تطلب بطائق التأمين فقط من الشركات التي لديها عمال في اليمن و التي يحق لها الاستفادة من العوائد المقدمة من المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي في اليمن)**
15. **نسخ من الميزانية العمومية لثلاث سنوات كاملة معمدة من قبل محاسب قانوني؛**
16. **الخبرات السابقة ذات العلاقة خلال الثلاث سنوات الماضية التي تظهر قيمة العقد ووصف السلع التي تم توريدها سابقا وتفاصيل عن المشتري وتاريخ العقد وتاريخ استكمال التوريد؛**
17. **اصل تفويض المصنع (عندما يورد المورد سلع لا يقوم بتصنيعها بنفسه) وتم طلب ذلك في قائمة البيانات؛**
18. **تفويض للشخص المخول بالتوقيع على العطاء؛**
19. **أصل الاتفاق المبدئي بين الشركاء (الائتلاف) إذا كان المورد شركة ائتلاف؛**
20. **معلومات عن أي منازعات قضائية (حالية أو خلال الثلاث سنوات الماضية) يكون مقدم العطاء طرفاً فيها وكذا الأطراف المختصمة والقيمة موضوع النـزاع؛**
21. **أي وثائق أخرى مطلوبة يحددها المشتري في قائمة البيانات.**

**يجب أن تكون اتفاقية الشركاء (الائتلاف) مصاغة بشكل يوضح انها ملزمة لكافة الشركاء وتحديد الشريك المسئول وتحديد المسئوليات المشتركة لكل شريك على حدة ومسئولياتهم مجتمعين من حيث قبول عطائهم وتنفيذ العقد وما يتضمنه من التزامات صيانة وضمان.**

* 1. **على المورد الأجنبي تقديم إثباتات بالتسجيل لدى الجهة المختصة.**
  2. **لا ينبغي أن يكون مقدمو العطاءات قد صدر ضدهم إعلان من الجهة المعنية بعدم الأهلية بسبب الفساد أو التدليس أو الإدراج ضمن القائمة السوداء وفقا للبند (3) من هذه التعليمات.**

1. الوثائق المثبتة لأهلية السلع ومطابقتها لوثائق المناقصة
   1. **تطبيقاً للبند (11) من التعليمات إلى مقدمي العطاءات على مقدم العطاء أن يقدم كجزء من العطاء وثائق تثبت أهلية السلع والخدمات التي يعتزم توريدها بموجب العقد ومطابقتها لوثائق المناقصة؛**
   2. **تشمل وثائق الإثبات المؤكدة على أهلية السلع والخدمات بيان في جدول الأسعار عن بلد المنشأ للبضائع والخدمات المقدمة بالاضافة إلى شهادة المنشأ التي تصدر عند الشحن؛**
   3. **أن تؤكد وثائق الإثبات مطابقة السلع والخدمات وفقا لما هو محدد في وثائق المناقصة في شكل مطبوعات ورسومات وبيانات متضمنة مايلي:**
2. **وصفاً تفصيلياً لخصائص السلع الفنية الأساسية وأدائها؛**
3. **قائمة بكامل التفاصيل بما في ذلك المصادر المتاحة والأسعار لقطع الغيار وتوفر خدمات ما بعد البيع بصورة كاملة - اللازمة لسلامة واستمرار أداء السلع، بعد البدء باستخدام المشتري للسلع؛**
4. **تعليقاً مفصلا على المواصفات الفنية المقدمة من المشتري يبين تلبية السلع والخدمات بصفة جوهرية لتلك المواصفات أو بياناً موضحاً لانحرافات أو استثناءات عن متطلبات المواصفات الفنية؛**
5. **ضمانة الجودة التي تقدم من الجهة المصنعة على ان البضائع سليمة وجديدة ولم يسبق قطعيا أن استخدمت.**
6. فترة سريان العطاء
   1. **يستمر سريان العطاء خلال فترة لا تقل عن (90) يوما بعد التاريخ الذي يحدده المشتري لفتح مظاريف العطاءات طبقاً للبند (25) من هذه التعليمات، وإذا تطلبت طبيعة المناقصة فترة أطول سيتم تحديدها في قائمة البيانات، وسيقوم المشتري برفض أي عطاء ساري المفعول لمدة اقصر من المدة المحددة على أساس انه عطاء غير مكتمل؛**
   2. **يحق للمشتري أن يسعى للحصول على موافقة مقدم العطاء على تمديد مدة سريان العطاء. بموجب خطاب كتابي إلى صاحب العطاء ويجب ان يكون رد صاحب العطاء بالموافقة او عدم الموافقة بموجب خطاب كتابي ولمقدم العطاء أن يرفض الطلب دون أن يؤدي ذلك إلى مصادرة ضمان العطاء. ولا يطلب من مقدم العطاء الذي يقبل الطلب أن يعدل عطاءه كما لا يقبل منه تعديل عطائه في حالة طلبه ذلك.**
7. ضمان العطاء
   1. **تطبيقاً للبند (11-1/د) من التعليمات إلى مقدمي العطاءات ، يجب على مقدم العطاء أن يقدم ضمان عطاء بالمبلغ المحدد في قائمة البيانات ؛**
   2. **يقدم ضمان العطاء بأحد الشكلين التاليين:**
8. **خطاب ضمان بنكي صادر من بنك (مقره في الجمهورية اليمنية) مصرح له من قبل البنك المركزي اليمني غير مشروط وغير قابل للإلغاء طبقا لصيغة ضمان العطاء المحددة في وثائق المناقصة سارية المفعول لمدة لا تقل عن (30) يوم بعد فترة سريان العطاء، أو من بنك خارجي، معزز من بنك مصرح له من قبل البنك المركزي اليمني غير مشروط وغير قابل للإلغاء؛**
9. **شيك مقبول الدفع من بنك مصرح له من قبل البنك المركزي اليمني.**
   1. **سيتم رفض أي عطاء غير مرفق به الضمان المنصوص عليه في البندين (11-1/د)، (16-3/أ)، (19-2) من هذه التعليمات، باعتبار أنه عطاء غير مستجيب؛**
   2. **سيتم اعادة ضمانات العطاء الأخرى إلى اصحابها بعد التوقيع على العقد مع صاحب العطاء الفائز؛**
   3. **يعاد ضمان العطاء إلى صاحب العطاء الفائز بمجرد تقديم ضمان الأداء والتوقيع على العقد؛**
   4. **تتم مصادرة ضمان العطاء في الحالات التالية:**
10. **إذا انسحب او قدم طلب بسحب عطائه خلال فترة سريان العطاء المحدود من قبل المتناقص في نموذج العطاء ؛**
11. **إذا لم يقبل بتصحيح الأخطاء الحسابية طبقاً للبند (33) من هذه التعليمات؛**
12. **إذا أمتنع مقدم العطاء الفائز عن توقيع العقد بموجب البند (43) من هذه التعليمات؛**
13. **إذا امتنع مقدم العطاء الفائز عن تقديم ضمان الأداء طبقاً للبند (42) من هذه التعليمات.**
14. صيغة العطاء والتوقيع عليه
    1. **يجب على مقدم العطاء القيام بإعداد النسخة الأصلية والنسخ الأخـرى للعطـاء المحـددة فـي قائمة البيانات العطاء والتوقيع عليها، على أن يتم تمييز "النسخة الأصلية عن النسخ الأخرى" بوضوح بحيث يكتب على النسخة الأصل (أصل العطاء) وعلى النسخ الأخرى (نسخ من العطاء) وفي حالة أي اختلاف بينها فإنه يعتد بالنسخة الأصلية؛**
    2. **يحرر أصل العطاء ونسخة أو نسخ العطاء الأخرى طباعة أو كتابه بحبر لا يمحى ويوقع عليه مقدم العطاء أو شخص أو أشخاص مخولون حسب الأصول بسلطة إلزامه بالعقد. ويختم ويوقع من قبل مقدم العطاء على جميع صفحات العطاء فيما عدا المطبوعات (الكاتلوجات) التي لم تدخل عليها تعديلات؛**
    3. **إذا وقع خطأ من مقدم العطاء لن يعتد بأية كتابة فيما بين السطور أو كشط أو إضافة فوق السطور إلا إذا وقع عليها الشخص أو الأشخاص الموقعون على العطاء قبل فتح المظاريف؛**
    4. **على صاحب العطاء الفائز أن يقدم المعلومات المنصوص عليها في نموذج العطاءات بشأن المبالغ المدفوعة أو التي يتعين دفعها للوكلاء ذوي الصلة بهذا العطاء وبتنفيذ العقد؛**
    5. **يجب على مقدم العطاء التوقيع والختم على جميع وثائق العطاء [المواصفات، الرسومات (إن وجدت)، الشروط العامة، الشروط الخاصة، ونموذج العقد]، كإقرار منه بالالتزام الكامل بما ورد في وثائق العطاء، مالم سيعتبر العطاء غير مكتمل؛**
    6. **لن يلتفت إلى أي ادعاء من قبل مقدم العطاء بحصول خطأ في عطائه إذا قدم بعد انتهاء آخر موعد لتقديم العطاءات.**
15. توضيح وثائق المناقصة
    1. **إذا طلب أي راغب في الاشتراك في المناقصة إيضاحات بشأن وثائق المناقصة فعلية أن يخطر المشتري كتابه على عنوان المشتري المبين في قائمة البيانات. والمشتري ليس ملزما بالرد على اي استيضاحات مقدمة بعد مرور الفترة المسموح بها تقديم طلب الإيضاحات وتقديم العروض إلا في الحالات التي يراها ضرورية جداً، وفي حال رد المشتري على هذه الاستيضاحات فسوف يتم الرد عليها خطياً وارسالها إلى جميع المتقدمين لشراء وثائق المناقصة متضمنة وصفا لهذا الايضاح دون ذكر مصدره.**
16. تعديل وثائق المناقصة
    1. **للمشتري الحق في تعديل وثائق المناقصة بعد بيعها للمتقدمين خلال فترة اعلان المناقصة، نتيجة لظهور خطأ ما في وثائق المناقصة تم التنبه له لاحقا ويتطلب التعديل – وفي هذه الحالة سيتم عمل ملحق اضافي لوثائق المناقصة بهذه التعديلات؛**
    2. **سيتم توجيه خطابات رسمية لكل من تقدم بشراء وثائق المناقصة لاشعاره بالتعديل على الوثائق وتسليمها لهم مجاناً، أما المتقدمين الجدد خلال فترة سماح بيع الوثائق سيتم تسليمهم الوثائق الاساسية + ملحق التعديلات على الوثائق وستعتبر جزء لا يتجزأ من وثائق المناقصة؛**
    3. **للمشتري الحق في تمديد فترة الاعلان وتقديم العروض لفترة اطول إذا ما تم اكتشاف خطا ما في وثائق المناقصة يتطلب تعديل وثائق المناقصة لاتاحة الفرصة امام المتقدمين للمراجعة والدراسة وسيتم الاعلان عن هذا التمديد بنفس الطريقة التي تم بها الاعلان الأساسي.**

- زيارة الموقع

**في حالة كانت طبيعة المناقصة توريد وتركيب وتشغيل وتدريب فإنه ينصح المتناقص بزيارة موقع تنفيذ التوريدات والأماكن المحيطة به وأن يحصل بنفسه \_وعلى مسؤوليته الخاصة\_ على كل المعلومات الضرورية لإعداد عطائه بصورة متكاملة وواضحة - كل ذلك على نفقة المتناقص المتقدم.**

ج - تسليم العطاءات

1. وضع العطاءات في مظاريف مغلقة والكتابة (التأشير) عليها
   1. **يضع مقدم العطاء أصل العطاء وكل نسخة منه في مظاريف منفصلة ومغلقة ومختومة بالشمع الأحمر يكتب عليها اسم المشتري واسم المشروع ورقم المناقصة وعنوان التسليم طبقا لعنوان المشتري الموضح في قائمة البيانات، ويتم التوقيع على المظاريف وكتابة كلمة "الأصل" أو "نسخة" خارج المظروف للتمييز بينها ثم توضع المظاريف جميعها في مظروف خارجي ويغلق ويختم بالشمع الأحمر طبقاً للبيانات المحدودة في وثائق المناقصة؛**
   2. **في المظاريف الداخلية والخارجية يتم اجراء ما يلي:**
2. **تعنون باسم المشتري المبين في هذه التعليمات ؛**
3. **تحمل اسم المشروع المبين في قائمة بيانات العطاء، وعنوان تقديم العطاء كما هو مبين في الإعلان/ الدعوة / قائمة بيانات العطاء، وتكتب عليها عبارة "لا يجوز الفتح قبل........."، وتستكمل هذه العبارة بالوقت والتاريخ المحددين في هذه التعليمات طبقاً للبند (27-1) من هذه التعليمات.**
   1. **يحرر أيضاً على المظاريف الداخلية اسم وعنوان مقدم العطاء حتى يمكن إعادة العطاء دون فتحه في حالة وصولة "متأخرا"؛**
   2. **لن يتحمل المشتري أية مسؤولية عن الخطأ في توجيه وتسليم العطاء أو فتحه قبل الموعد المحدد في حالة عدم إغلاق المظروف الخارجي أو التوقيع عليه أو تسليمه وفقاً لما تم تحديده في البند (23-2) من هذه التعليمات.**
4. آخر موعد لتقديم العطاءات
   1. **ينبغي أن يتسلم المشتري جميع العطاءات على العنوان المحدد في البند رقم (23-2)/أ في موعد لا يتجاوز الوقت والتاريخ المحددين في قائمة البيانات؛**
5. العطاءات المتأخرة
   1. **سيتم رفض أي عطاء يرد بعد آخر موعد لتقديم العطاءات.**
6. تعديل العطاءات وسحبها قبل فتح المظاريف
   1. **يحق لمقدم العطاء أن يعدل العطاء أو أن يسحبه بعد التقدم به قبل آخر موعد محدد لتقديم العطاء على أن يتسلم المشتري أخطاراً كتابياً بذلك يشمل استبدال أو سحب العطاء؛**
   2. **يعد التعديل أو الأخطار بسحب العطاء، ويوضع في مظروف مغلق موقع عليه ويتم إرسالة طبقاً لأحكام البند (23) من هذه التعليمات، كما يجوز إرسال إخطار سحب العطاء برقياً شريطة متابعة ذلك بصورة معززة للإخطار مختومة بخاتم البريد في تاريخ سابق على آخر موعد محدد لتقديم العطاء؛**
   3. **لا يجوز تعديل أي عطاء بعد التاريخ المحدد لفتح المظاريف كآخر موعد لتقديم العطاءات؛**
   4. **لا يجوز سحب العطاء خلال الفترة ما بين موعد فتح المظاريف وانتهاء فترة سريان العطاء التي يحددها مقدم العطاء في نموذج العطاء. وأي سحب خلال هذه الفترة سيترتب عليه مصادرة ضمان العطاء المقدم طبقاً للبند (19-6) من هذه التعليمات؛**
   5. **في حال الغاء المناقصة من قبل المشتري قبل موعد فتح المظاريف سيتم اعادة ضمانات العطاء وقيمة وثائق المناقصة إلى مقدمي العطاءات مقابل إعادة الوثائق المشتراه.**

د - فتح مظاريف العطاءات

1. فتح المظاريف من قبل المشتري
   1. **يقوم المشتري بفتح جميع مظاريف العطاءات في جلسة علنية بحضور من يرغب من اصحاب العطاءات أو من يمثلهم رسميا بالحضور في الوقت والتاريخ والمكان المحدد في الاعلان/ الدعوة/ قائمة بيانات العطاءات. ويتم اثبات حضور مقدمي العطاءات بالتوقيع على نموذج حضور فتح المظاريفـ، وإذا صادف موعد وتاريخ فتح المظاريف يوم راحة أسبوعية أو إجازة أو عطله رسمية فسيتم فتح المظاريف في يوم العمل التالي لها مباشرة؛**
   2. **عند فتح المظاريف يتم الإعلان عن أسماء مقدمي العطاءات والتعديلات أو الأخطارات بسحب العطاءات، وأسعار العطاءات وأوجه الخصم، ووجود أو عدم وجود ضمان العطاء المطلوب، وأيه تفاصيل أخرى يرى المشتري حسب تقديره إعلانها عند فتح المظاريف ولا يجوز للجنة فتح المظاريف رفض أي عطاء عند فتح المظاريف فيما عدا العطاءات التي ترد متأخرة بعد الموعد المحدد لتقديم العطاءات وفتح اول مظروف والتي يجب اعادتها إلى اصحابها دون فتحها، طبقاً للبند (23) من هذه التعليمات؛**
   3. **العطاءات والتعديلات المرسلة وفقاً للبند (26-2) من تعليمات للمشتركين في المناقصة التي لاتفتح وتعلن عند فتح مظاريف العطاءات لا ينظر بعد ذلك في تقييمها؛**
   4. **يحرر المشتري محضراً بعملية فتح المظاريف بحسب النموذج المحدد والتوقيع عليه من قبل رئيس واعضاء اللجنة.**

د- تقييم العطاءات

1. السرية
   1. **لا يسمح بالكشف عن أي معلومات تتعلق بتقييم ومقارنة وتحليل وتأهيل العطاءات والتوصية بإرساء العقد لأي مشترك او اي شخص آخر ليس معنيا رسميا بهذه العملية حتى يتم إبلاغ كافة المشتركين بإرساء العقد على المشترك الفائز؛**
   2. **اي جهود يبذلها المشترك في المناقصة للتأثير على المشتري في عملية التحليل والتقييم ومقارنة العطاءات والتأهيل اللاحق او اتخاذ القرارات الخاصة بإرساء المناقصة ستؤدي إلى رفض عطائه.**
2. التأهيل المسبق:
   1. **إذا تم تأهيل مسبق للشركات وتم تحديد العطاءات المؤهلة وصدر قرار لجنة المناقصات بنتائج التأهيل المسبق – سيقوم المشتري بتوجيه الدعوة للشركات المؤهلة فقط للتقدم بعروضها الفنية والمالية؛**
   2. **من حق المشتري التأكد مرة أخرى من اي بيانات أو معلومات سبق فحصها عند اجراء التأهيل المسبق وذلك أثناء عملية التحليل والتقييم الفني والمالي.**
3. التاهيل اللاحق
   1. **إذا لم يقم المشتري بإجراء التأهيل المسبق سيتم اجراء تأهيل لاحق من قبل المشتري – يتم من خلاله فحص جميع العطاءات لتحديد الشركات المؤهلة التي ستخضع للتحليل الفني والمالي أما الشركات الغير مؤهلة سيتم استبعادها من التحليل الفني والمالي وفقا للمعايير المحددة في قائمة البيانات.**
4. الفحص الأولي
   1. **سيقوم المشتري بفحص العطاءات ليتحقق من استجابتها واستكمالها للوثائق والبيانات المطلوبة وذلك لتحديد العطاءات المستوفية للوثائق الاساسية والعطاءات الغير مستوفية للوثائق الاساسية وفيما يلي الوثائق التي سيتم اخضاعها للفحص الأولي:**
5. **ان العطاءات تم تسليمها بطريقة صحيحة وموقعة ومختومة بطريقة سليمة وفقا لما هو محدد في وثائق المناقصة؛**
6. **ضمان العطاء موجود ومستوفي للشروط المحددة من حيث المبلغ والفترة الزمنية المحددة ومطابق لصيغة الضمان في النموذج المرفق وأنه غير مشروط وغير قابل للإلغاء؛**
7. **بطاقة ضريبية سارية المفعول (على المتناقصين الأجانب الذين لا يقومون بأي أعمال في اليمن عليهم تقديم نسخة من وثائق التسجيل لضريبة القيمة المضافة من بلدانهم)؛**
8. **بطاقة تأمينية، سارية المفعول (تطلب بطائق التأمين فقط من الشركات التي لديها عمال في اليمن والتي يحق لها الاستفادة من العوائد المقدمة من المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي في اليمن)؛**
9. **المقدرة المالية (الميزانية العمومية لثلاث سنوات) معمدة من قبل محاسب قانوني؛**
10. **التفويض القانوني من المصنع؛**
11. **عقد الشراكة إذا كان المورد شركاء (ائتلاف) اذا سمح به في هذه التعليمات طبقا للبند (8)؛**
12. **الخبرة السابقة (عقود مشاريع سابقة) خلال ثلاث سنوات؛**
13. **أي وثائق أخرى يرى المشتري ضرورة فحصها أولا وتم تحديدها في هذه التعليمات طبقا للبند (16-3/ك).**
14. التقييم الفني
    1. **سيتم استكمال إجراءات التحليل الفني ويلحق بها مباشرة التحليل المالي في مرحلة واحدة ويكون الاختيار على اقل العطاءات المقيمة سعرا المستوفي لكافة الشروط والمواصفات الفنية المحددة في وثائق المناقصة، كل ذلك سيتم وفقا للأسس والمعايير المحددة في قائمة البيانات؛**
    2. **تعتبر العطاءات التي نجحت في الفحص الأولي وفقا للبند (32) وتم اعتبارها مستجيبة جوهرياً لوثائق المناقصة، هي العروض التي سيتم مواصلة الفحص الفني التفصيلي لها وفيما يلي الإجراءات التي سيتم اتباعها:**
15. **التحقق من مدى الالتزام بالمواصفات الفنية وتمثل الانحرافات الغير مقبولة تلك الانحرافات في المواصفات الفنية التي لوتم قبولها، فإنها لن تفي بالغرض الذي من أجله تم طلب تقديم العطاءات، أو أنها ستحول دون وجود منافسة عادلة مع العطاءات التي كانت ملتزمة بالمواصفات الفنية. ومن الامثلة على ذلك ما يلي:**
16. **عدم توفير الشهادات والوثائق والكتالوجات التي تؤكد وتضمن مطابقة المواصفات الفنية لما هو محدد في وثائق المناقصة؛**
17. **تسليم عينات غير مطابقة للمواصفات الفنية المطلوبة؛**
18. **عدم الالتزام الواضح بضمانات الأداء والتشغيل؛**
19. **عدم مطابقة التواريخ الهامة المطلوبة أو البرنامج الزمني لتنفيذ العمل بالنسبة للترتيب المرحلي لبدء تنفيذ العقد أو التسليم لأعمال التوريد / التوريد والتركيب والتشغيل؛**
20. **رفض تحمل مسئوليات والتزامات هامة محددة في وثائق المناقصة، مثلاً، توفير ضمانات الأداء، ضمانات الصيانة وقطع الغيار/ التدريب (في حالة طلب ذلك)؛**
21. **عدم تطابق المخرجات الفنية للمواد مع البيانات والمعلومات المطلوبة في وثائق المناقصة أو الواردة في العرض المقدم والمقبول أثناء عملية التحليل والتقييم الفني؛**
22. **عملية التعاقد من الباطن تختلف كثيراً من حيث المبلغ المحدد أو الطريقة المحددة.**
    1. **سيتم استبعاد أي عطاء من العطاءات الغير مستجيبة للمواصفات والشروط الفنية الأساسية المحددة في وثائق المناقصة.**
23. التقييم المالي
    1. **سيتم استبعاد أية عطاءات مبنية على تخفيض نسبه مئوية أو مبلغ مقطوع من أدنى عطاء مقدم من العطاءات الأخرى لكونه عرضاً غير مستجيباً وعلى نحو مشابه، سيتم استبعاد أي عطاء ينص على تعديل للسعر في الوقت الذي طلب تقديم عطاءات بأسعار ثابتة، على أساس انه عطاء غير مستجيب؛**
    2. **سيتم الأخذ بأي تعديلات ترد على العطاءات الاصلية قبل فتح المظاريف أثناء عملية الفحص والتقييم للعطاءات في مرحلة التقييم المالي؛**
    3. **يجب مراجعة العطاءات لتصحيح أي أخطاء حسابية على النحو التالي:**
24. **عندما يكون هناك تباين بين المبلغ المكتوب بالحروف والمبلغ المكتوب بالأرقام، سيتم الأخذ بالمبلغ المكتوب بالحروف؛**
25. **عندما يكون هناك اختلاف بين سعر الوحدة وإجمالي السعر للوحدات، من خلال القيام بعملية ضرب لسعر الوحدة بالعدد/الكمية، يسود سعر الوحدة كما هو معروض في العطاء، إلا إذا رأت اللجنة أن هناك خطأ واضح في وضع الفاصلة العشرية في سعر الوحدة، ففي تلك الحالة يسود السعر الإجمالي لكل الوحدات في البند، كما هو مقدم في العطاء، ويتم تصحيح سعر الوحدة؛**
26. **وضع أسعار للأصناف الغير مسعره: عندما تكون هناك بنود غير مسعره في بعض العطاءات، ولكنها وردت في عطاءات أخرى، يتم وضع متوسط أسعار مقدمة للأصناف من قبل أصحاب العطاءات الأخرى للأصناف الغير مسعرة أو الناقصة لغرض التقييم فقط. فإذا ارسيت عليه المناقصة فيعتبر أنه ارتضى المحاسبة على اساس متوسط سعر مقدم من العطاءات المقدمة لهذه البنود او الأصناف؛**
27. **سيتم استبعاد العطاءات المتجاوزة للنسبة المحددة للتصحيح وهو 3% من قيمة العطاء قبل التصحيح؛**
28. **إذا تبين للمشتري أثناء عملية التقييم المالي بأن العطاء المرشح بالفوز تضمن بندا أو بنود قدمت بأسعار مرتفعة مقارنة بالتكلفة التقديرية أو بالاسعار السائدة أو مقارنة بالعروض الأخرى المقدمة فإنه سيتم اخضاع هذا البند أو البنود إلى التحليل لمعرفة مبررات واسباب هذا الانحراف وللمشتري الحق في طلب الايضاح من قبل المورد ومن ثم اتخاذ مايراه مناسبا؛**
29. **سيأخذ المشتري بعين الاعتبار أثناء عملية التقييم المالي في مرحلته النهائية الخصميات المرتبطة بتعدد الارساء إذا ما كانت عملية الشراء سيتم ارساءها لأكثر من عقد؛**
30. **تعتبر كافة التصحيحات التي تمت، وفقاً للإجراءات المبينة في وثائق المناقصة ملزمة لصاحب العطاء؛**
    1. **سيأخذ المشتري في الحسبان عند تقييم العطاء، بالإضافة إلى سعر العطاء المقدم المحدد في البند(12) من هذه التعليمات عاملاً أو أكثر من العوامل التي تم تحديدها في قائمة البيانات التالية:**
31. **الجدول الزمني للتسليم المقدم في العطاء؛**
32. **تكاليف المكونات وقطع الغيار الالزامية والخدمات وفقا لما هو محدد في قائمة البيانات؛**
33. **المعايير الأخرى المحددة في قائمة البيانات و/أو في المواصفات الفنية؛**
    1. **أي شروط أو تحفظات لها قيم مالية سيتم تقييمها ماليا بغرض المقارنة والتقييم فقط.**
34. جدول التسليم

**34-1 سيقوم المشتري بتحديد الحالة المناسبة لمواعيد وأماكن التسليم لعملية الشراء ضمن جدول المتطلبات وقائمة البيانات التي سيتم على أساسها التقييم من احدى الحالات التالية:**

**يجب أن يتم تسليم السلع المنصوص عليها في الدعوة لتقديم العطاءات في المواعيد والأماكن المحددة في جدول المتطلبات. وينبغي العمل على توقيت الموعد المقدر لوصول السلع بالنسبة لكل عطاء مع السماح بوقت كاف في حدود المعقول للنقل الدولي والداخلي. وإذا اعتبرنا أن العطاء الذي يعرض التسليم في الميعاد المحدد هو "الأساس" فإن "تعديل" التسليم ينبغي أن يحتسب عليه غرامة بنسبة مئوية بما لا يزيد عن 0.5% من قيمة العطاء كغرامة عن كل اسبوع تأخير، ولا تمنح اي ميزة عن اي تسليم مبكر؛**

**في حالة أن المناقصة تعتبر الموعد والمكان المحدد شرط أساسي لا يمكن تجاوزه يشترط أن يتم تسليم (شحن) السلع المنصوص عليها في هذه الدعوة خلال فترة مقبولة سيتم تحديدها في جدول المتطلبات. ولا تمنح ميزة عن التسليم المبكر. والعطاءات التي تعرض التسليم بعد تلك الفترة ستعامل على أنها غير مستجيبة؛**

**في حال أن المشتري يشترط تسليم (شحن) السلع المنصوص عليها في هذه الدعوة في شحنات جزئية وفقاً لما هو مبين في جدول المتطلبات فإن العطاءات التي تعرض التسليم في وقت متأخر عن الأوقات المحددة يتم تعديل تقييمها بأن يضاف إلى سعر العطاء عامل يعادل نسبة مئوية بما لا يزيد عن 0.5% من قيمة العطاء عن كل اسبوع تأخير، ولا تمنح أي ميزة عن اي تسليم مبكر.**

1. التحويل إلى عملة واحدة
   1. **سيقوم المشتري بتحويل جميع مبالغ أسعار العطاءات المبينة بالعملات المختلفة إلى الريال اليمني وفقاً لسعر الصرف (البيع) الذي يحدده البنك المركزي اليمني قبل 28 يوما من حلول الموعد النهائي لتسليم العطاءات.**
2. توضيح العطاءات
   1. **يجوز للمشتري على حسب تقديره أثناء تقييم العطاءات أن يطلب إيضاحات من مقدم العطاء عن عطائه، ويكون طلب الإيضاح والإجابة عليه كتابه، ولن يطلب أو يعرض أو يسمح بأي تغيير في أسعار العطاء أو في مضمون العطاء.**
3. هامش التفضيل المحلي
   1. **في حال تم تحديدها في قائمة البيانات سيقوم المشتري بمنح هامش للتفضيل المحلي للسلع الزراعية أو الصناعية عن المنتجات المستوردة بشرط توافق الجودة وفقا للشروط والنسبة المحددة في قانون الاستثمار؛**
   2. **على المشتري أولا القيام بمراجعة العطاءات للتأكد من ملائمة تصنيف العطاءات وتعديلها بحسب الحاجة للمدى الذي تحدده العطاءات عند اعداد المورد لاستمارات العطاء وجداول الاسعار طبقا للبند (12) من هذه التعليمات.**
4. الاتصال بالمشتري
   1. **مع مراعاة ما ورد في البند رقم (36-1) من هذه التعليمات يجب على مقدم العطاء الامتناع عن الاتصال بالمشتري بشأن أية مواضيع تتعلق بعطائه في الفترة بين تاريخ فتح المظاريف وتاريخ إرساء العقد؛**
   2. **أي محاولة من جانب مقدم العطاء للتأثير على المشتري في قراراته بشأن تقييم العطاءات أو المقارنة فيما بينها أو إرساء العقد ستؤدي إلى رفض العطاء المقدم منه.**

هـ- إرساء المناقصة

1. معايير الإرساء
   1. **مع مراعاة ما ورد في البند (40) من هذه التعليمات سيتم ارساء المناقصة على مقدم العطاء الذي ثبت أن عطائه مستجيب جوهرياً لكافة الشروط والمواصفات الفنية وأنه أقل الاسعار المقيمة من بين العطاءات الأخرى؛**
   2. **يحق للمشتري تجزئة البت للاصناف والمجموعات المعلن عنها كمجموعات متجانسة على اساس اقل سعر لكل مجموعة من العطاءات المقدمة المطابقة للشروط والمواصفات بحيث لا يزيد اجمالي المجموعات التي تم تجزئتها عن أقل عطاء مقيم وفقا للتصنيف والكميات المحددة لكل مجموعة متجانسة محددة في جدول المتطلبات كما يحق للمشتري تجزئة البت للأصناف والكميات المعلن عنها بين اكثر من مورد في حالة تساوي الاسعار وتطابق الشروط والمواصفات بين عطائين أو اكثر وفي كلتا الحالتين متى كان ذلك في صالح الخزانة العامة للدولة؛**
   3. **يحق للمشتري رفع ضمان الأداء بما يراه مناسبا إذا تبين له من خلال نتائج التحليل والتقييم الفني والمالي للعطاء المرشح للإرساء عليه وجود تخوف من حيث الإيفاء بالالتزامات والمواصفات الفنية المقدمة طبقا لوثائق المناقصة فسيتم إشعار المورد بذلك ضمن إخطار قبول العطاء؛**
   4. **يحق لمقدمي العطاءات الأخرى التي لم يحالفها الحظ التقدم طلب الإيضاح من قبل المشتري عن سبب عدم قبول عطائاتهم.**
2. حق المشتري في إلغاء المناقصة
   1. **يحتفظ المشتري بحقه في أن يلغي المناقصة في أي وقت قبل ترسية العطاء دون أن يتحمل أية مسئولية أو التزام تجاه أصحاب العطاءات أو عن الأسباب التي حملت المشتري على اتخاذ هذا الإجراء.**
3. إخطار قبول عطاء
   1. **يحرر المشتري إخطار قبول عطاء كتابيا إلى صاحب العطاء الفائز يتم تسليمه باليد أو بالبريد أو بالفاكس أو بالبريد الالكتروني بقبول العرض المقدم منه إلى العنوان المحدد في نموذج البيانات المعبأ من قبل المشارك؛**
   2. **يعتبر إخطار قبول العطاء أساس الالتزام بالعقد؛**
   3. **عند تقديم مقدم العطاء الفائز ضمان الأداء والتوقيع على العقد تطبيقاً لما ورد في البند (41) من هذه التعليمات يقوم المشتري فورا بإخطار جميع مقدمي العطاءات الغير فائزين وإعادة ضمانات العطاء المقدمة عن عطاءاتهم تطبيقاً لما ورد في البند (19-5) من هذه التعليمات؛**
   4. **إذا رغب أحد المشاركين في المناقصة بعد إرساء المناقصة على شخص غيره في التأكد من أسباب عدم الموافقة على عطائه يجب عليه التقدم بخطاب مكتوب إلى المشتري مباشرة والذي سيقوم بالرد عليه مباشرة بموجب خطاب مكتوب.**
4. ضمان الأداء
   1. **يقدم صاحب العطاء الفائز خلال خمسة عشر يوماً من استلامه أخطار المشتري له بقبول العطاء المقدم منه ضمان الأداء بما لا يقل عن النسبة المحددة بـ15% من قيمة العقد وفقا لصيغة الضمان المحددة في وثائق المناقصة؛**
   2. **إذا عجز صاحب العطاء الفائز الالتزام بالشروط الواردة في هذه التعليمات يعتبر مبرراً كافياً لإلغاء عملية الإرساء ومصادرة ضمان العطاء عليه، وفي هذه الحالة يجوز للمشتري إرساء المناقصة على صاحب العطاء التالي في السعر المقيم بشرط أن لا يتجاوز السعر عن التكلفة التقديرية او الاسعار السائدة في السوق أو إعادة إنزال الإعلان / أو الدعوة لتقديم عطاءات جديدة.**
5. توقيع العقد

**43-1 سيقوم المشتري بموجب اخطار مكتوب إلى مقدم العطاء الفائز بقبول العطاء المقدم منه، للحضور للتوقيع على العقد مصطحباً معه ضمان الأداء خلال مدة لا تزيد عن خمسة عشر يوما بحيث يتم التوقيع من الأشخاص المخولين بالتوقيع، سواء من قبل المشتري أو من قبل المورد.**

1. حق المشتري في تعديل الكميات بعد الإرساء وتوقيع العقد

**44-1 يحق للمشتري زيادة أو تخفيض كمية السلع والخدمات المنصوص عليها في جدول المتطلبات بنسبة لا تزيد عن 10% من اجمالي سعر العطاء، بعد الإرساء دون أي تغيير في سعر الوحدة أو في الأحكام والشروط الأخرى وبشرط ان تكون بنفس النوعية والمواصفات الفنية للمواد المتعاقد عليها.**

القسم الثالث

قائمـة البيانــات

|  |
| --- |
| **اسم المشتري:مشروع الأشغال العامة** |
| **توريد اثاث مدرسي لعدد 44 مدرسة في عدد من المحافظات** |
| **اسم المناقصة: : توريد اثاث مدرسي لعدد 44 مدرسة في عدد من المحافظات رقم المناقصة: GSE-1/3** |
| **تتكون المناقصة من جزء واحد( مجموعة)** |
| **عنوان المشتري:**  **المدينة:امانة العاصمة**  **المديرية: عصر السفلى**  **الشارع: شارع المحروقات المتفرع من شارع الزبيري**  **التلفون:01-409287**  **الفاكس: 01-409303**  **البريد الالكتروني:**[**pwp-yem@y.net.ye**](mailto:pwp-yem@y.net.ye)  **صندوق البريد:18316** |

|  |
| --- |
| **البند رقم (1) من التعليمات لمقدمي العطاءات: وصف الأعمال المطلوب توريدها**............................................  **توريد اثاث مدرسي لعدد 44 مدرسة في عدد من المحافظات**  **حسب المواصفات الموضحة في هذه الوثيقة** |
| **البند رقم (2-1) من التعليمات لمقدمي العطاءات: مصدر التمويل: شركاء التنمية (الحكومة اليمنية – KFW – البنك الدولي – مملكة هولندا)** |
| **البند رقم (7-1) الفقرة الخامسة من (هـ) من التعليمات لمقدمي العطاءات: كما ذكر في البند (7-1)**   * 1. **جدول المتطلبات(المستلزمات)؛** * **جدول يبين قائمة بالسلع ومواعيد ومكان التوريد.** * **جدول يبين قائمة بالخدمات التابعة (المكملة).** * **المواصفات الفنية.** * **جداول الأسعار.** * **الكتالوجات** |
| **البند رقم (8-1) من التعليمات لمقدمي العطاءات: الشركاء (الائتلاف)** .  **- الائتلاف غير مسموح بين شركتين** |
| **البند رقم (10-1) من التعليمات لمقدمي العطاءات: لغة العطاء الاضافية** .**الانجليزية............** |
| **البند رقم (13) من التعليمات لمقدمي العطاءات: بدائل العطاء** .لا **يسمح بالتقدم بأكثر من بديل** |
| **البند رقم (14-1) من التعليمات لمقدمي العطاءات: أسعار العطاء - توريد و تركيب في مواقع المدارس المستهدفة حسب الكشف الموضح لذلك** |
| **البند رقم (15-1) من التعليمات لمقدمي العطاءات: عملة العطاء** .**الدولار الامريكي** |

جج

|  |  |
| --- | --- |
| **البند رقم (16-3/ز) من التعليمات لمقدمي العطاءات: التفويض لمقدم العطاء من الجهة المصنعة** | |
| **البند رقم (16-3/ك) من التعليمات لمقدمي العطاءات: الوثائق الإضافية التي يجب أن يوفرها مقدم العطاء لا يوجد** | |
| **البند رقم (18-1) من التعليمات لمقدمي العطاءات: فترة سريان العطاء 90 يوما** | |
| **البند رقم (19-1) من التعليمات لمقدمي العطاءات: مبلغ ضمان العطاء 10,000 دولار صالحة لمدة مائة وعشرين يوما**. | |
| **البند رقم (20-1) من التعليمات لمقدمي العطاءات: عدد نسخ العطاء المطلوبة نسخة واحدة** | |
| **البند رقم (21-1) من التعليمات لمقدمي العطاءات: عنوان تقديم الاستيضاحات: أمانة العاصمة، شارع المحروقات المتفرع من شارع الزبيري - مشروع الأشغال العامة – تلفون 01409287 – فاكس 01409303** | |
| **البند رقم (23) من التعليمات لمقدمي العطاءات: عنوان تقديم وتسليم العطاءات أمانة العاصمة - شارع المحروقات المتفرع من شارع الزبيري - مشروع الأشغال العامة – تلفون 01409287 – فاكس 01409303**  **البند (24-1) أخر موعد لتقديم العطاء:3/10/2012** | |
| **البند رقم (27-1) من التعليمات لمقدمي العطاءات: موعد وتاريخ ومكان فتح المظاريف**  **الساعة: 11 صباحا**  **التاريخ: 3/10/2012**  **مكان فتح المظاريف** : **مقر إدارة مشروع الأشغال العامة - أمانة العاصمة - شارع المحروقات المتفرع من شارع الزبيري** | |
| **البند رقم (30-1) من التعليمات لمقدمي العطاءات: التأهيل اللاحق** ................................................................  **معايير تأهيل العطاء: تنفيذ عقدين مماثلين**  **اثبات توفر سيولة نقدية بما لايقل عن 80% من قيمة العطاء** | |
| **البند رقم (32-1) من التعليمات لمقدمي العطاءات: معايير التقييم الفني: المطابقة للمواصفات (مطابق/غير مطلبق)** |
| **البند رقم (33-4) من التعليمات لمقدمي العطاءات: معايير التقييم المالي:- تقديم مايثبت توفر سيولة نقدية بما لا يقل عن 70% من قيمة العطاء** |
| **البند رقم (34-1) من التعليمات لمقدمي العطاءات: جدول التسليم** .........................................   * + - **المواعيد النهائية للتسليم خمسة أشهر من تاريخ توقيع العقد.**     - **الأماكن النهائية للتسليم: الجمهورية اليمنية -مواقع المدارس المستهدفة في المحافظات** | |
| **البند رقم (37-1) من التعليمات لمقدمي العطاءات: هامش التفضيل المحلي : لا يوجد........** | |

نموذج البيانات (عنوان المشارك) المطلوب تعبئتها من قبل المشارك في المناقصة

|  |  |
| --- | --- |
| **- (الاسم التجاري للمتقدم)**  **أو اسم المورد** | **.............................................................** |
| **- عنوان المتقدم (المورد)** | **.............................................................** |
| **- مقر الشركة.** | **.............................................................** |
| **- تلفون** | **.............................................................** |
| **- فاكس** | **.............................................................** |
| **- بريد الكتروني** | **.............................................................** |
| **- ص . ب** | **.............................................................** |
| **- تلفون سيار** | **.............................................................** |
| **- اسم المخول بالتوقيع كاملا على الاخطارات والعقد** | **.............................................................** |
| **- صفة المخول بالتوقيع** | **.............................................................** |
| **- أي بيانات اخرى يرى المشتري طلبها من قبل المورد.** | **.............................................................** |

**ملاحظة: *يتم التوقيع من قبل (المتقدم) الشخص المخول بالتوقيع***

***والختم عليها بالختم الرسمي للمتقدم (لتأكيد صحة البيانات الواردة أعلاه)***

|  |  |
| --- | --- |
|  | **الاسم:** |
|  | **الصفة:** |
|  | **التوقيع:** |
|  | **الختم:** |

القســم الــرابع

الشروط العامة للعقد

* 1. تعريفــات
  2. **تفسر العبارات التالية الواردة في العقد كما يلي:-**

1. **"العقد" ويعني الاتفاق المبرم والموقع بين المشتري والمورد وفقا لنموذج العقد شاملا جميع المرفقات والملاحق الوارد ذكرها في عقد الاتفاق؛**
2. **"قيمة العقد" ويعنى السعر الواجب السداد للمورد بموجب العقد مقابل التنفيذ الكامل والسليم لالتزاماته التعاقدية؛**
3. **"السلع" وتعنى جميع التوريدات التي يجب على المورد توريدها للمشتري بموجب العقد؛**
4. **"الخدمات" وتعنى تلك الخدمات المرتبطة بتوريد السلع، مثل خدمات النقل والتأمين وأي خدمات أخرى تكميلية مثل التركيب، والبدء في التشغيل، وتوفير المعونة الفنية، والتدريب، وأي تعهدات من جانب المورد واجبة الأداء بموجب العقد؛**
5. **"التوصيل"، هو تسليم السلع إلى الموقع النهائي المحدد من قبل المشتري بحسب شروط المناقصة؛**
6. **"الشروط العامة للعقد" تعني الشروط الواردة في هذا القسم الواجب الالتزام بها من قبل المشتري والمورد؛**
7. **"الشروط الخاصة للعقد" تعني مجموعة القواعد التي تتوافق مع طبيعة عملية الشراء المطلوبة التي تفسر وتوضح ولا تتعارض مع الشروط العامة وبما لا يتعارض معها أو مع قانون المناقصات ولائحته التنفيذية؛**
8. **"المشتري" ويعني الجهة القائمة بشراء السلع، والمذكورة في الشروط الخاصة للعقد؛**
9. **"بلد المشتري" الجمهورية اليمنية؛**
10. **"المورد" هو الشخص الطبيعي او الاعتباري الذي سيتولى توريد السلع والخدمات؛**
11. **المورد من الباطن، هو الشخص الطبيعي او الاعتباري المتعاقد مع المورد الأساسي الذي تستوفي فيه الشروط المطلوبة والذي سيتولى تنفيذ جزء من العقد بعد موافقة المشتري؛**
12. **"موقع المشروع" يعني المكان، أو الأماكن، النهائية للتوريد/ التوريد والتركيب والتشغيل والتدريب المحددة في الشروط الخاصة في العقد؛**
13. **"إنهاء العقد" تعني انهاء التزامات المورد بحسب الشروط المحددة في العقد؛**
14. **"اليوم" يعني الفترة من منتصف الليل إلى منتصفه الثاني(24 ساعة).**
    1. وثائق العقد

**2-1 تعتبر مجموعة الوثائق التي يتكون منها العقد مفسرة لبعضه البعض لكن اذا ظهر اي غموض او تعارض فيما بينها يكون ترتيب أولويةالترجيح للوثائق حسب التسلسل التالي:**

1. **إخطار قبول العطاء؛**
2. **العطاء وأي مراسلات أو وثائق تم قبولها قبل توقيع العقد، وتم اعتبارها جزء لايتجزأ من العقد؛**
3. **الشروط الخاصة؛**
4. **الشروط العامة؛**
5. **أي وثائق أخرى تشكل جزء من العقد.**
   1. المبادئ الأخلاقية

## الاحتيال والفساد

**3.1 سياسة البنك هي مطالبة المقترضين (بما فيهم المستفيدين من قروض البنك)، وكذلك المشتركين في المناقصات، والموردين، والمقاولين، والمقاولين من الباطن التابعين لهم، بموجب العقود التي يقوم البنك بتمويلها، بالالتزام بأعلى المعايير الأخلاقية أثناء عملية التوريد هذه العقود وتنفيذها.[[6]](#footnote-7) وإتباعاً لهذه السياسة، فإن البنك:**

**(أ) لأغراض هذه الأحكام، يقوم بتعريف المصطلحات الواردة أدناه على النحو التالي:**

**(1) "الممارسة الفاسدة"[[7]](#footnote-8): تعني عرض أو إعطاء أو قبول أو طلب أي شيء ذي قيمة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، للتأثير على إجراءات طرف آخر بصورة غير لائقة.**

**"الممارسة الاحتيالية"[[8]](#footnote-9): تعني أي تصرف أو تقصير، ويشمل ذلك تقديم أي معلومات أو بيانات غير صحيحة، من شأنها، على نحو متعمد أو بطريق الإهمال، تضليل أو محاولة تضليل، طرف ما للحصول على مزية مالية أو أية مزايا أخرى أو للتهرب من الوفاء بالتزام ما.**

**(3) "ممارسة تواطؤية"[[9]](#footnote-10): تعني أي ترتيب بين طرفين أو أكثر بغرض تحقيق هدف غير مشروع، ويشمل ذلك التأثير في إجراءات طرف آخر بصورة غير مشروعة.**

**(4) "ممارسة قهرية"[[10]](#footnote-11): تعني إضعاف أي طرف أو ممتلكات هذا الطرف أو الإضرار أو التهديد بإضعافهما أو الإضرار بهما، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، للتأثير في إجراءات طرف ما بصورة غير لائقة.**

**"الممارسة المعرقلة" تعني:**

**(أ أ) التخلص المتعمد من أي دليل، يمثل أهمية جوهرية في سير التحقيقات، أو تزويره أو تغييره أو إخفائه، أو الإدلاء ببيانات كاذبة للمحققين لعرقلة سير أي تحقيق يجريه البنك بشأن أية إدعاءات بوجود ممارسات فساد أو احتيال أو إكراه أو تواطؤ، و/أو تهديد أي طرف أو إيذائه أو إرهابه لمنعه من الإفصاح عن المعلومات التي لديه بشأن الموضوعات المرتبطة بالتحقيق، أو لمنعه من متابعة التحقيق، أو**

**(ب ب) الأفعال المقصود منها، بصورة جوهرية، الحيلولة دون ممارسة البنك حق إجراء التفتيش والمراجعة المنصوص عليه في الفقرة 1.14 (هـ) أدناه.**

**(ب) وسيرفض البنك أي عرض خاص بإرساء أي عقد إذا ما تحدد أن المشترك في المناقصة المرشح لإرساء العقد عليه قد تورط، بصورة مباشرة أو عن طريق وكيل، في ممارسات فساد أو احتيال أو تواطؤ أو إكراه أو في ممارسات معرقلة أثناء المنافسة للحصول على العقد محل النظر.**

**(ج) وسيلغي البنك جزء القرض الذي تم تخصيصه لعقد ما إذا ما تحدد، في أي وقت، تورط ممثلي المقترض أو مستفيد ما من القرض في ممارسات فساد أو احتيال أو تواطؤ أو ممارسات إكراه أثناء عملية التوريد أو تنفيذ هذا العقد، وذلك إذا لم يقم المقترض باتخاذ إجراء سليم في حينه يكون مقبولاً للبنك لمعالجة هذه الممارسات عند حدوثها.**

**(د) وسيفرض البنك عقوبة على أية شركة أو شخص، ويشمل ذلك إعلان عدم أهليتهما، لأجل غير مسمى أو لفترة زمنية محددة، بحيث لا يتم إرساء أي عقد يموله البنك عليهما، إذا ما تحدد، في أي وقت، أن هذه الشركة قد تورطت، بصورة مباشرة أو عن طريق وكيل، في ممارسات فساد أو احتيال أو تواطؤ أو إكراه أو في ممارسات معرقلة أثناء المنافسة للحصول على عقد يموله البنك أو أثناء تنفيذ هذا العقد.**

**(هـ) وسيكون للبنك الحق في المطالبة بتضمين حكم في وثائق التقدم بالعطاءات، والعقود المموّلة من خلال قرض منه، يشترط بموجبه على المشتركين في المناقصات، والموردين، والمقاولين، السماح له بفحص حساباتهم وسجلاتهم ووثائقهم الأخرى المرتبطة بتقديم العروض والمرتبطة بتنفيذ العقود، وإخضاعها للمراجعة والتدقيق من جانب مراقبي حسابات يقوم البنك بتعيينهم.**

* 1. القانون الذي يحكم العقد

**4-1 القوانين اليمنية النافذة التي يرجع إليها في تطبيق شروط العقد.**

* 1. بلد المنشأ
  2. **ينبغي أن يكون منشأ جميع السلع والخدمات المقدمة بموجب العقد وفقا لقانون المناقصات ولائحته التنفيذية والدليل الإرشادي للتوريدات؛**
  3. **لأغراض هذا البند تعني كلمة "المنشأ" المكان الذي يتم فيه استخراج تلك السلع أو تعدينها أو زراعتها أو انتاجها، أو المكان الذي يتم فيه توفير الخدمات التكميلية ذات الصله. وتعتبر السلع مصنعة عندما تؤدي عمليات التصنيع والمعالجة والتجميع الجوهرية أو الكبرى، إخراج منتج معترف به تجارياً تختلف خصائصه الأساسية جوهرياً من حيث الغرض أو الاستخدام عن مكوناته؛**
  4. **منشأ السلع والخدمات يمكن أن تكون مختلفة عن جنسية مقدم العطاء؛**
  5. **السلع والخدمات التي منشأها دولة اسرائيل غير مؤهلة للدخول في المناقصة وغير معتمدة كمصدر.**
  6. لغة العقد والمراسلات
  7. **يتم تحرير العقد والمراسلات وأي وثائق أخرى متبادلة بين المشتري والمورد باللغة العربية مالم تحدد الشروط الخاصة لغة اضافية أخرى.**
  8. الإخطارات
  9. **أي إخطار من أحد الطرفين إلى الآخر تنفيذا لهذا العقد يجب أن يكون أخطار كتابي، يتم ارساله باليد، أو بالبريد أو بالفاكس أو بالبريد الالكتروني على عنوان الطرف الآخر المحدد في الشروط الخاصة للعقد؛**
  10. **يصبح الإخطار نافذا بمجرد تسليمه أو في التاريخ المحدد فيه لنفاذه، أيهما أبعد.**
  11. مجال خدمات التوريد
  12. **يجب على المورد توريد السلع وتنفيذ الخدمات المكملة طبقا لما هو محدد في جدول المتطلبات (المستلزمات)؛**
  13. **باستثناء اذا نص العقد على غير ذلك فإن السلع يجب ان تتضمن كافة البنود التي لم يشر اليها بالتحديد في العقد والتي يمكن اضافتها إلى العقد بحسب الطلب لتحقيق التوصيل للسلع وتنفيذ الخدمات المكملة إذا اشير إلى تلك البنود بشكل واضح في العقد.**
  14. التسليم للسلع والوثائق
  15. **سيقوم المورد بتسليم السلع وتنفيذ الخدمات المطلوبة والمكملة طبقا لجدول المتطلبات (المستلزمات) وبالفترة الزمنية المحددة على أن يتم توريدها إلى مخازن الجهة او الموقع النهائي المحدد من قبل المشتري في الشروط الخاصة للعقد؛**
  16. **سيقوم المورد بتسليم كافة الوثائق المطلوب تقديمها إلى المشتري بحسب ما هو محدد في الشروط الخاصة للعقد بند (9-1)؛**
  17. **سيقوم المورد بتسليم اي أدلة او كتالوجات او رسومات لما تم توريده وتركيبه خلال فترة لا تتجاوز ثلاثين يوما من تاريخ الفحص والاستلام الابتدائي.**
  18. التزامات المورد
  19. **على المورد الالتزام الكامل بتوريد كافة السلع وتنفيذ كافة الخدمات والالتزامات الأخرى المحددة في جدول المتطلبات وطبقا للمواصفات والاسعار التي على اساسها تم الارساء وبالفترة الزمنية المحددة طبقا لما هو محدد في الشروط الخاصة؛**
  20. **على المورد الالتزام بكافة خدمات ما بعد البيع (توفير الصيانة، قطع الغيار.......الخ).**

**10-3 التعليمات، التفتيشات، والتدقيقات**

**سيسمح المورد للبنك و / أو الأشخاص المعينين من قبل البنك بتفتيش الموقع و / أو حسابات وسجلات المقاول ومقاوليه من الباطن والمتعلقة بأداء العقد، وأن يجعل مثل هذه الحسابات والسجلات مدققة بواسطة مدقيقين يعينهم البنك إن طلب البنك ذلك. ويتم لفت انتباه المقاول إلى الفقرة الفرعية 111 والتي تقضي، من بين أشياء أخرى، على أن الأفعال المقصود بها الإعاقة المادية لحقوق نشاط البنك في التفتيش والتدقيق الموجودة في الفقرة الفرعية 111.هـ تشكل ممارسة محظورة خاضعة لإنهاء العقد (وكذلك قرار بعدم الأهلية بموجب إرشادات المشتريات).**

* 1. التزامات المشتري
  2. **على المشتري دفع كافة التكاليف المتعلقة بتنفيذ المورد لكافة الالتزامات طبقا للبند (10)؛**
  3. **في حال ما اذا كانت السلع والخدمات المكملة يتطلب توريدها حصول المورد على مصادقات وتراخيص استيراد وتراخيص أخرى من المصالح الحكومية المحلية فإن على المشتري اذا طلب ذلك المورد بذل جهوده لمساعدته للحصول على هذه المتطلبات.**
  4. قيمة العقد
  5. **هي قيمة السلع والخدمات المطلوب تنفيذها طبقا لوثائق المناقصة بالمبلغ المحدد في عقد الاتفاق الموقع بين المشتري وصاحب العطاء الفائز؛**
  6. **يجب ألا يكون هناك اختلاف بين الأسعار التي يطالب بها المورد مقابل السلع التي يتم تسليمها والخدمات المقدمة بموجب العقد عن الأسعار المقدمة في عطائه بعد المراجعة والتصحيح وفقا للإجراءات القانونية.**
  7. شروط الدفع
  8. **في حالة لدى المشتري إمكانية على صرف دفعة مقدمة فسيتم الصرف بما لا يتجاوز 20% من قيمة العقد مقابل ضمان بنكي غير مشروط صادر من بنك مصرح له من قبل البنك المركزي اليمني طبقا لصيغة الضمان المرفقة بالوثائق أو مقابل شيك مقبول الدفع – في حالة الإمكانية لصرف دفعة مقدمة سيتم التوضيح في الشروط الخاصة وسيتم استيفاء استردادها قبل انقضاء 80% من فترة تنفيذ العقد؛**
  9. **ستوضح الشروط الخاصة انطباق الحالة لإجراءات الدفع من إحدى الحالات التالية:** 
     1. **في حال أن التوريد لمواد تحتاج إلى توريد/توريد وتركيب ولا تتضمن تشغيل فسيتم استكمال إجراءات الدفع بما لا يتجاوز 85% من قيمة العقد بعد استكمال إجراءات الفحص والاستلام الابتدائي مع خصم مبلغ الدفعة المقدمة إذا تم صرفها عند توقيع العقد وإطلاق ضمان الأداء واحتجاز ما نسبته 15% من قيمة العقد؛**
     2. **في حال أن التوريد لمواد تحتاج إلى توريد وتركيب وتشغيل وسيتم تنفيذ هذه الأعمال على دفعات متتالية فسيتم الصرف على أساس دفعات وفقا للأعمال المنجزة والمسلمة والمقبولة وفقا لإجراءات الفحص والاستلام الابتدائي مع استرداد الدفعة المقدمة بما لا يتجاوز 80% من فترة تنفيذ العقد إذا تم صرفها من قبل المشتري وكذلك سيتم خصم ما نسبته 15% من قيمة العقد بما لا يتجاوز دفع قيمة آخر دفعة (مستخلص) من العقد واستكمال إجراءات الفحص والاستلام الابتدائي.**
  10. **في جميع الحالات أعلاه سيتم صرف المبلغ المحتجز (ما نسبته 15%) من قيمة العقد بعد انتهاء فترة الضمان المحددة في شروط المناقصة وإصدار محضر الفحص والاستلام النهائي من قبل لجنة الفحص والاستلام متضمنا الرأي النهائي والواضح أن المواد المطلوبة في عملية الشراء مستوفية للشروط ومطابقة للمواصفات الفنية المحددة في وثائق المناقصة وانه قد تم التأكد من أن المخرجات الفنية للمواد متطابقة مع المواصفات الفنية وبياناتها التي تم الإرساء على أساسها ولا يشوبها أي قصور أو عيوب أثناء فترة ضمان التشغيل (بما لا يقل عن فترة سنة من تاريخ الفحص والاستلام الابتدائي مالم تحدد الشروط الخاصة فترة أطول).**
  11. **إذا تطلبت عملية الشراء فتح اعتماد مستندي فإن المورد سيتحمل مسئولية فتح الاعتماد بما في ذلك مصاريف فتح الاعتماد دون أي تدخل من قبل المشتري أو تحمل أي مسئولية تجاه ذلك.**
  12. **تقدم مطالبات المورد للدفع كتابة إلى المشتري مرفقا بها الفواتير التي تثبت استحقاق المورد للصرف وتبين حسبما هو مناسب للسلع المسلمة والخدمات المقدمة، وكذلك الوثائق المطلوبة طبقا للبند(10) من الشروط العامة للعقد، وبعد تنفيذ أي التزامات أخرى منصوص عليها في العقد؛**
  13. **يقوم المشتري بسرعة سداد المدفوعات، بما لا يتجاوز (90) يوما من تاريخ تقديم المورد الفاتورة أو المطالبة، وانتهاء اجراءات الفحص والاستلام، وتم قبولها صراحة، بأنها خالية من العيوب أو أي ملاحظات أخرى، وكذا الإيفاء بكافة الالتزامات المحددة في العقد؛**
  14. **سيتم الدفع بالريال اليمني ما لم تحدد الشروط الخاصة الدفع بعملة أخرى قابلة للتحويل؛**
  15. الضرائب والرسوم الأخرى
  16. **يجب ان تقدم عروض الاسعار شاملة جميع الرسوم الجمركية والضرائب وأي رسوم أخرى مالم يكن لدى المشتري قانون نافذ يعطي الحق بالاعفاء الكلي أو الجزئي فيتم تحديد ذلك ضمن الشروط الخاصة.**
  17. ضمان الأداء
  18. **يجب على مقدم العطاء الفائز أن يقدم إلى المشتري، خلال مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً من إخطاره بإرساء المناقصة عليه، ضمانا بنكيا (ضمان الأداء) غير مشروط وغير قابل للالغاء بما لا يقل عن 15% من قيمة العقد بحسب النموذج والصيغة المحددة في وثائق المناقصة بحيث يكون ساري المفعول من تاريخ توقيع العقد وحتى ما بعد (30) يوم من التاريخ المحدد للاستلام الابتدائي؛**
  19. **من حق المشتري مصادرة ضمان الأداء بمجرد اخلال المورد بالالتزامات المطلوب تنفيذها كاملة في العقد؛**
  20. **يقدم ضمان الأداء بأحد الشكلين التاليين:**

1. **خطاب ضمان بنكي صادر من بنك (مقره في الجمهورية اليمنية) مصرح له من قبل البنك المركزي اليمني غير مشروط وغير قابل للإلغاء طبقا لصيغة ضمان العطاء المحددة في وثائق المناقصة أو من بنك خارجي، معزز من بنك مصرح له من قبل البنك المركزي اليمني؛**
2. **شيك مقبول الدفع من بنك مصرح له من قبل البنك المركزي اليمني.**
   1. **يعاد ضمان الاداء للمورد بعد استيفاء المشتري لكافة اجراءات الفحص والاستلام الابتدائي المحددة في قانون المناقصات ولائحته التنفيذية والدليل الإرشادي وأنه لا يوجد أي ملاحظات على السلع التي تم استلامها.**
   2. حقوق براءات الاختراع

**16-1 يضمن المورد للمشتري ضد أي مطالبات من جانب الغير بشأن الإخلال بحقوق البراءات أو العلامات التجارية أو التصميمات الصناعية الناتجة عن استعمال السلع أو أي جزء منها في الجمهورية اليمنية.**

* 1. سرية المعلومات
  2. **يتعهد المشتري والمورد بعدم تسريب أي معلومات أو وثائق أو بيانات تتعلق بالعقد لاي طرف ثالث بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من قبل الطرف الآخر سواء قبل أو خلال أو بعد انتهاء العقد، إلا اذا وافق الطرف الآخر على اعطاء تلك المعلومات او الوثائق، إلا أن المورد بإمكانه تزويد مورديه من الباطن بالوثائق او البيانات او المعلومات التي يتحصل عليها من المشتري وبما يمكن المورد من الباطن من تنفيذ التزاماته حسب العقد، وفي هذه الحالة على المورد اخذ تعهد من المورد من الباطن بنفس شروط السرية التي يلتزم بها المورد حسب الشروط العامة؛**
  3. **على المشتري عدم استخدام المعلومات او الوثائق او البيانات التي يحصل عليها من المورد الا للأغراض التي تتعلق بالعقد، وبالمثل فإن على المورد عدم استخدام المعلومات أو الوثائق أو البيانات لأي غرض عدى تصميم وتوريد الأعمال والخدمات المطلوبة لتنفيذ الأعمال المحددة بالعقد؛**
  4. استخدام وثائق العقد والمعلومات التي يتضمنها
  5. **لا يحق للمورد أن يكشف، بدون موافقة المشتري الخطية المسبقة عن نص العقد أو أي أحكام واردة فيه أو عن أي مواصفات أو مخططات أو رسومات أو أنماط أو عينات أو معلومات مقدمة من المشتري أو من ينوب عنه في هذا الشأن، لأي شخص سوى موظفي المورد سرا وفي الحدود اللازمة خلال فترة تنفيذ العقد؛**
  6. **لا يكون للمورد – دون موافقة المشتري المسبقة كتابة، أن يستخدم أي وثيقة أو معلومات ورد ذكرها في البند (18-1) من الشروط العامة للعقد إلا لأغراض تنفيذ العقد؛**
  7. **تظل أي وثيقة ورد ذكرها في البند (18-1) من الشروط العامة للعقد – بخلاف العقد نفسه، ملكا للمشتري وتعاد (مع جميع صورها) للمشتري عند اكتمال تنفيذ المورد للعقد؛**
  8. **على المورد ان يسمح للمشتري او من يمثله للقيام بتفتيش الحسابات والسجلات المتعلقة بأداء المورد او مراجعتها من قبل مراجع حسابات يعينه المشتري إذا أراد ذلك.**
  9. التعاقد من الباطن
  10. **يجب أن يلتزم المورد بإخطار المشتري كتابة وأخذ الموافقة الخطية لجميع العقود من الباطن التي يتم ابرامها بموجب هذا العقد إن لم تكن قد نص عليها بالفعل في العطاء، ولا يعفى هذا الإخطار- سواء تضمنه في العطاء الأصلي أو قدم فيما بعد، المورد من أي مسؤولية أو التزام بموجب هذا العقد؛**
  11. **لا بد أن تلتزم العقود من الباطن بأحكام البند (5) من الشروط العامة للعقد.**
  12. المواصفات القياسية
  13. **يجب أن تتطابق السلع الموردة بموجب العقد مع المواصفات القياسية المحددة في المواصفات الفنية المطلوبة في وثائق المناقصة للمواصفات القياسية واجبة التطبيق كما يجب أن تتطابق السلع الموردة مع المواصفات القياسية المعتمدة في بلد المنشأ للسلع، على أن تكون وفقا لأحدث ما أصدرته الجهة المختصة.**
  14. التغليف
  15. **يلتزم المورد بتغليف السلع بما يضمن عدم إصابتها بأي ضرر أو تلف خلال شحنها إلى مكان التسليم النهائي المنصوص عليه في العقد. كما يجب أن يكون التغليف كافيا دون تحديد لتحمل أي خشونة في المناولة أو التعرض لدرجات قصوى للحرارة، أو الأمطار، خلال عملية النقل والتخزين؛**
  16. **ينبغي أن يتقيد تغليف السلع وتمييزها بالعلامات المميزة وتوثيقها داخل الصناديق وخارجها بصورة تامة بأي متطلبات خاصة ينص عليها العقد صراحة بما في ذلك أي متطلبات إضافية قد ترد بالتحديد ويشترطها المشتري في الشروط الخاصة للعقد.**

* 1. التأمين
  2. **سيتحمل المورد مسئولية التأمين الداخلي والخارجي على السلع بالكامل ، ضد فقدانها أو عطبها لأسباب راجعة إلى تصنيعها أو حيازتها، ونقلها، وتخزينها وتسليمها.**
  3. النقل
  4. **سيقوم المورد بنقل السلع إلى المكان / الأماكن النهائية المحددة داخل الجمهورية اليمنية (محدد باعتباره مخازن الجهة "موقع المشروع/مواقع المشروع") المبينة طبقا للبند (9-1)، وعمل الترتيبات اللازمة لنقل السلع إلى ذلك المكان وعمل التأمين والتخزين اللازم الذي يتم تحديده في العقد.**
  5. الخدمات المكملة
  6. **قد يشترط المشتري توفير الخدمات التالية كلها أو بعضها، بما في ذلك الخدمات الإضافية، إذا كانت مطلوبة وذلك بما يتناسب مع طبيعة السلع وكما هو محدد تفصيلا في في جدول المتطلبات والشروط الخاصة للعقد:**

1. **تنفيذ وتجميع السلع الموردة بالموقع أو بدء تشغيلها أو العمليتين معا، أو الإشراف على ذلك؛**
2. **توفير الأدوات اللازمة لتجميع أو صيانة السلع الموردة، أو العمليتين معا؛**
3. **تقديم دليل تشغيل وصيانة مفصل لكل وحدة متكاملة من السلع الموردة؛**
4. **تشغيل أو صيانة أو إصلاح السلع الموردة أو العمليتين معا أو الإشراف على ذلك لفترة يتفق عليها الطرفان، بشرط ألا تعفى تلك الخدمة المورد من أي التزامات ضمان بموجب هذا العقد؛**
5. **تدريب العاملين لدى المشتري، على تجميع وبدء تشغيل السلع الموردة، أو تشغيلها، وصيانتها، وإصلاحها أو العمليتين معا، إما في مصنع المورد أو في الموقع أو في الاثنين معا؛**
   1. **قد يشترط المشتري على المورد بما يتناسب مع طبيعة السلع وكما هو محدد تفصيلا في الشروط الخاصة للعقد أن يقوم بتقديم كل أو بعض المواد والمعلومات التالية والمتعلقة بقطع الغيار التي يصنعها المورد أو يقوم بتوزيعها:**
6. **قطع الغيار التي قد يختار المشتري شراءها من المورد، على ألا يعفي اختياره هذا المورد من أي التزامات ضمان بموجب العقد؛**
7. **في حالة التوقف عن إنتاج قطع الغيار:**
   1. **يقوم (المورد) بإبلاغ المشتري مقدما باعتزامه التوقف عن الإنتاج بحيث يتيح للمشتري وقتا كافيا لتدبير احتياجاته؛**
   2. **بعد التوقف عن الإنتاج يقدم (المورد) للمشتري في حالة مطالبة الأخير وبالمجان رسومات وتصميمات ومواصفات قطع الغيار.**
   3. الفحص والاختبار
   4. **يحق للمشتري أو من يمثله فحص السلع أو اختبارها أو الاثنين معا للتحقق من مطابقتها للمواصفات والكميات الواردة في العقد، وتحدد الشروط الخاصة للعقد أنواع الفحص والاختبارات التي يشترطها المشتري ومكان إجرائها، ويخطر المشتري المورد كتابة، في الوقت المناسب، بهوية أي ممثلين له يكلفهم بأعمال الفحص والاختبار وكل أنواع الفحص والاختبار المحددة ستكون علي نفقة المورد، كل ذلك للتأكد من أن المخرجات الفنية أو الخصائص الكيميائية او الفيزيائية متطابقة مع ما تم تحديده وكذلك التأكد من أن مدة صلاحية المواد كافية للمدة النهائية لاستخدام كامل الكمية بما يتناسب مع طبيعة تلك المواد وبصفة خاصة اذا كانت هذه المواد ستستخدم في تصنيع سلع أخرى؛**
   5. **يجوز إجراء الفحص والاختبار في بلد المنشأ أو مقر المورد أو مورديه من الباطن اذا كان يختلف عن بلد المنشا، أو في مكان التسليم، أو في المقر النهائي لوصول السلع أو في الموقعين معا. وعند إجرائه في مقر المورد أو المورد من الباطن، يتم توفير جميع التسهيلات وتقديم كل مساعدة في الحدود اللازمة للفحص بما في ذلك تمكينهم من الإطلاع على الرسومات وبيانات الإنتاج دون أن يكلف المشتري ذلك شيئا؛**
   6. **في حالة عدم مطابقة السلع التي تم فحصها أو اختبارها للمواصفات، سيتم رفضها من قبل المشتري، ويلتزم المورد إما باستبدالها أو إجراء التعديلات اللازمة عليها حتى تكون مطابقة للمواصفات، دون أن يكلف المشتري ذلك شيئا؛**
   7. **لا يعتبر حق المشتري في الفحص على السلع واختبارها أو رفضها عند اللزوم بعد وصولها إلى اليمن مقيدا أو تنازلا منه لسابق قيامه هو أو ممثليه بالفحص على السلع واختبارها وإجازتها قبل شحنها من بلد المنشأ؛**
   8. **سيقوم المشتري أثناء عملية الفحص والاستلام الابتدائي باستلام كافة الأدلة والكاتلوجات والرسومات بحسب انطباق الحالة من قبل المورد وبفترة لا تتجاوز ثلاثين يوما من تاريخ الاستلام الابتدائي، طبقا لما تم انجازه فعليا (لما تم توريده / توريده وتركيبه وتشغليه)؛**
   9. **لا يترتب على نص البند (25) من الشروط العامة للعقد إعفاء المورد بأي شكل من أي ضمان أو التزام آخر بموجب هذا العقد.**
   10. تأخر المورد في التنفيذ
   11. **يقوم المورد بتسليم السلع وتنفيذ الخدمات حسب الجدول الزمني الذي يحدده المشتري في جدول المتطلبات (المستلزمات)؛**
   12. **يتعين على المورد إذا واجهته هو أو مورد أو أكثر من مورديه من الباطن في أي وقت أثناء تنفيذ العقد، ظروف تحول دون تسليم السلع وتنفيذ الخدمات في الموعد المحدد، أن يخطر المشتري فوراً كتابة بواقعة التأخير ومدته المحتملة وأسبابه. وعلى المشتري أن يقوم بأسرع ما يمكن عمليا بعد استلام إخطار المورد، بتقييم الموقف، ويجوز له، إذا رأى، مد موعد التنفيذ للمورد مع تحميله الغرامات المحددة في البند (27)؛**
   13. **أي تأخير من جانب المورد في تنفيذ التزاماته بالتسليم يعرضه لتحمل الغرامات المقررة طبقا لما هو وارد في البند (27) من هذه الشروط.**
   14. غرامات التأخير
   15. **سيقوم المشتري باحتساب غرامة تأخير على المورد في حالة تأخير التوريد عن المواعيد المحددة في العقد حيث سيتم احتساب غرامة التأخير من قيمة البنود التي لم يتم تنفيذها على النحو التالي:**
8. **1% من قيمة المواد الخاضعة للغرامة عن الاسبوع الأول أو أي جزء منه.**
9. **1.5% من قيمة المواد الخاضعة للغرامة عن الاسبوع الثاني أو أي جزء منه.**
10. **2% من قيمة المواد الخاضعة للغرامة عن الاسبوع الثالث أو أي جزء منه.**
11. **3% من قيمة المواد الخاضعة للغرامة عن الاسبوع الرابع أو أي جزء منه.**
12. **واذا تأخر بعد ذلك سيتم احتساب غرامة بنسبة 4% لكل شهر أو جزء منه وذلك لكل فترة مما تقدم على حدة بحيث لا يتجاوز مجموع الغرامة عن 15% من إجمالي قيمة العقد للتوريدات وبما لا تتجاوز مدة التأخير كحد أقصى ثلاثة أشهر.**
    1. **إذا تجاوزت الغرامة النسبة أو الفترة المحددة في البند (27) سيكتفي بالغرامة المحددة ومصادرة ضمان الأداء.**
    2. غرامة التأخير في السداد
    3. **سيقوم المشتري باحتساب غرامة سداد لصالح المورد في الحالات الآتية:**
13. **عدم وجود أي مبرر قانوني للتأخير في السداد.**
14. **عدم وجود أي نقص في الوثائق أو البيانات أدت لتأخير السداد.**
    1. **سيتم احتساب غرامة السداد بعد مضي (90) يوما من تسليم شهادة الدفع وصدور قرار لجنة الفحص والاستلام بشرط عدم تدخل المورد بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بإجراءات المعاملة وتحسب غرامة تأخير السداد على النحو التالي:(قيمة البنود المتأخرة × 15% × مدة التأخير ÷ 365).**
    2. ضمان جودة السلع
    3. **يقدم المورد ضمانا كتابيا وفقا للنموذج المرفق مع الوثائق موقع ومختوم بختم المصنع بأن السلع التي تم توريدها بموجب العقد جديدة، ولم يسبق استعمالها، ومن آخر طراز أو من طراز جار يتضمن جميع التحسينات الحديثة التي أدخلت على التصميم والمكونات، كما يضمن المورد أن جميع السلع الموردة بموجب هذا العقد خالية من أي عيوب ناشئة من التصميم أو المواد أو الصنع أو ناجمة عن أي فعل أو تقصير من جانب المورد قد يظهر خلال الاستعمال العادي للبضائع الموردة في الظروف السائدة في البلد الموصل إليه؛**
    4. **سيقوم المشتري بتحديد فترة سريان ضمان الجودة بفترة لا تقل عن سنة ما لم تتطلب طبيعة المناقصة فترة أطول فسيتم تحديدها ضمن الشروط الخاصة بحيث تكون سارية المفعول من تاريخ التوريد/التوريد والتركيب/ التوريد والتركيب والتشغيل وأجراء الاستلام الابتدائي؛**
    5. **يخطر المشتري المورد فوراً بموجب خطاب كتابي بأي مطالبات تنشأ بموجب ضمان الجودة؛**
    6. **بمجرد استلام الإخطار المشار إليه، يقوم المورد خلال الفترة المحددة طبقا للبند (29-2) من هذه الشروط، وبالسرعة المناسبة، بإصلاح أو استبدال السلع أو الأجزاء التي بها عيوب دون تحميل المشتري أية تكاليف في هذا الشأن؛**
    7. **في حالة عدم قيام المورد، بعد إخطاره، بإصلاح العيوب خلال الفترة المحددة طبقا للبند (29-2) من هذه الشروط ، يحق للمشتري أن يتخذ الإجراءات التعويضية اللازمة على مسؤولية وحساب المورد، سواء من المبالغ المستحقة لمواد تم توريدها أو من مبالغ محتجزة أو من ضمان الأداء أو من اي حقوق اخرى للمورد لدى المشتري أو لدى مشتري حكومي آخر.**
    8. ضمان التشغيل (الصيانة)
    9. **سيقوم المشتري بحجز ما لا يقل عن 15% من قيمة العقد كضمان تشغيل/ تركيب وتشغيل وتدريب حيث سيتم حجزها أثناء دفع المستحقات للمورد سواء دفعة واحدة أو على دفعات.**
    10. حدود الالتزام

**31-1 باستثناء حالات الإهمال الجنائية أو سوء التصرف المقصود بانتهاك نصوص البند رقم (17) من الشروط العامة للعقد:**

1. **فإن المورد سوف لن يكون مسؤولاً أمام المشتري في إطار العقد عن أي أضرار مباشرة أو سوء الاستخدام أو الانتاج أو خسارة الأرباح أو المنافع مع التأكيد على أن هذا الاستبعاد سوف لن يطبق على أي التزام من قبل المورد لدفع أي غرامات أضرار للمشتري؛**
2. **مع عدم الاخلال بالبند (27) من الشروط العامة يكون إجمالي التزام المورد تجاه المشتري طبقاً للعقد الموقع بين الطرفين ولن يتجاوز إجمالي مبلغ العقد على أن يطبق هذا الحد على تكاليف أصلاح أو استبدال المعدات المعطوبة.** 
   1. القوة القاهرة
   2. **بغض النظر عن أحكام البنود (26)، (27)، (37) من الشروط العامة للعقد، لا يكون المورد معرضا لمصادرة ضمان الأداء المقدم منه أو لدفع التعويضات المقررة أو لإنهاء العقد بسبب التقصير وذلك إلى المدى الذي يكون فيه تأخيره في التنفيذ أو عجزه عن أداء التزاماته المترتبة على العقد راجعا إلى أحداث قوة قاهرة؛**
   3. **يقصد "بالقوة القاهرة" في حكم هذا البند أي حدث خارج عن إرادة المورد وغير مترتب على خطأ منه أو إهماله، ولا يمكن توقعه. وتشمل هذه الأحداث على سبيل المثال لا الحصر ، الحروب أو الثورات، الحرائق، الفيضانات، الأوبئة، قيود الحجر الصحي، وحضر نقل السلع؛**
   4. **في حالة تحقق ظرف من ظروف القوة القاهرة، يقوم المورد بإخطار المشتري كتابة من فوره بفحوى هذه الظروف وأسبابها. ويستمر المورد في تنفيذ التزاماته بموجب العقد إلى أقصى حد عملي إلا إذا أشار المشتري كتابة بغير ذلك. كما يسعى إلى إتباع وسائل معقولة بديلة للتنفيذ مما لا يحول دون إتباعها ظرف القوة القاهرة.**
   5. التغيير في نطاق العقد
   6. **يحق للمشتري زيادة أو تخفيض كمية السلع والخدمات المنصوص عليها في جدول المتطلبات بنسبة لا تزيد عن 10% من اجمالي سعر العطاء، بعد الإرساء دون أي تغيير في سعر الوحدة أو في الأحكام والشروط الأخرى وبشرط ان تكون بنفس النوعية والمواصفات.**
   7. أوامر التغيير والتعديل
   8. **يجوز للمشتري في أي وقت، بموجب أمر كتابي مقدم للمورد طبقا للبند (7) من الشروط العامة للعقد، أن يجرى تغييرات في حدود الإطار العام للعقد في جانب أو أكثر من الجوانب التالية:**
3. **الرسومات أو التصاميم أو المواصفات، إذا كانت السلع المطلوب توريدها بموجب العقد يتم تصنيعها خصيصا للمشتري؛**
4. **طريقة الشحن أو التغليف؛**
5. **موقع التسليم؛**
6. **الخدمات التي يتعين على المورد تقديمها.**
   1. **إذا أدت مثل هذه التغييرات إلى زيادة أو تخفيض التكلفة لتنفيذ المورد أي أحكام في هذا العقد أو الوقت اللازم للقيام بذلك، تجري تسوية منصفة لهذه البنود، بشرط أن لا تتجاوز الزيادة في السعر لهذه التغييرات عن (10%) من قيمة العقد الأصلي.**
   2. تمديد العقد
   3. **إذا حدث أثناء تنفيذ العقد أن واجهت المورد أو مورديه من الباطن اي ظروف اعاقتهم عن توريد السلع او استكمال الخدمات المكملة طبقا للبند (34) من الشروط العامة فإن عليه ابلاغ المشتري فورا خطيا بهذا التأخير والمدة المتوقعة له واسبابه، وحال استلام المشتري لهذا الاشعار يجب أن يتم الاتفاق على تعديل العقد لتضمين هذا التمديد؛**
   4. **باستثناء حالات الظروف القاهرة اذا حدث تأخير من قبل المورد في أداء التزاماته المتعلقة بتوريد السلع واستكمال الخدمات المكملة فإن ذلك سيؤدي بالمورد لسداد غرامات التأخير طبقا للبند (27) من الشروط العامة إلا إذا تم الاتفاق على تمديد العقد طبقا للشروط العامة بند (35).**
   5. تعديل العقد
   6. **مع مراعاة البند (34) من الشروط العامة للعقد، لا يجري تبديل أو تغيير في شروط العقد إلا بموجب تعديل كتابي موقع من الطرفين.**
   7. إنهاء العقد

**37-1 مع عدم الإخلال بأي جزاءات أخرى متاحة ومقررة نتيجة للاخلال بالعقد – يحق للمشتري إنهاء العقد كله أو جزء منه بموجب اخطار كتابي يوجه إلى المورد بالتقصير في تنفيذ التزاماته وذلك في الحالات التالية:**

* + - 1. **اذا أخفق المورد في تسليم كل أو بعض السلع خلال الفترة المحددة في العقد او خلال أي تمديد للمدة المحددة من قبل المشتري؛**
      2. **اذا تأكد المشتري أن المورد قد تورط في عمل من اعمال الرشوة أو التدليس أو التواطؤ بغرض الحيلولة من وجود المنافسة من اجل الحصول على العقد بطريقة مباشرة او غير مباشرة؛**
      3. **اذا اصبح المورد مفلسا أو معسرا وثبت ذلك بحكم قضائي بات.**

**(د) إذا دخل المقاول، وفق رأي رب العمل، في ممارسات فساد أو احتيال في المنافسة على تنفيذ عقد وفقا لفقرة 3.**

**37-2 يحق للمشتري في حالة إنهاء العقد الموافقة على السلع الجاهزة والمعدة والقابلة للاستخدام لذاتها دون ربطها بالبضائع التي لم يتم توريدها خلال ثلاثين (30) يوما من استلام المورد للإخطار بالإنهاء، وذلك بالشروط والأسعار الواردة في العقد.**

**37-3 يحق للمشتري في حالة قيامه بإنهاء العقد كليا أو جزئيا تنفيذا للبند (37-1) من الشروط العامة للعقد، أن يشتري بالشروط وبالطريقة التي يراها مناسبة بضائع وخدمات مشابهة لتلك التي لم يتسلمها، ويكون المورد مسؤولا أمام المشتري عن أي تكاليف إضافية لتلك السلع أو الخدمات المشابهة. سواء من المبالغ المستحقة لمواد تم توريدها أو من مبالغ محتجزة أو من ضمان الأداء أو من اي حقوق اخرى للمورد لدى المشتري أو لدى مشتري حكومي آخر ورغم ذلك يستمر المورد في تنفيذ مالم يتم انهاؤه من العقد.**

* 1. تسوية الخلافات

**38-1 سيبذل المشتري والمورد أقصى جهودهما لتسوية أي خلاف قد ينشأ بينهما يتعلق بالعقد وذلك بطريقة ودية من خلال التفاوض المباشر بغية حل الاشكال وبما ينسجم مع شروط ووثائق المناقصة؛**

**38-2 إذا تعذر على المشتري والمورد بعد ثلاثين (**30**) يوما من بداية المفاوضات غير الرسمية تسوية النزاع حول العقد وديا، يجوز لأي من الطرفين أن يطلب إحالة النزاع للبت فيه عن طريق التحكيم وفقا لقانون التحكيم اليمني؛**

**38-3 إذا تم الاتفاق بين الطرفين (المشتري والمورد) على حل النزاع عن طريق التحكيم فيجب ان يكون هذا الاتفاق خطيا وسيعتبر قرار التحكيم الصادر ملزما للطرفين ولا يحق لأي من الطرفين الاعتراض إلا بموجب النصوص المسموح بها في قانون التحكيم اليمني؛**

**38-4 إذا لم يتم الاتفاق بين الطرفين (المشتري والمورد) على حل النزاع عن طريق التحكيم فأنه يحق للمشتري اتخاذ ما يراه مناسبا تجاه المورد وفقا لشروط المناقصة وبالمقابل يحق للمورد إذا رأى أن هناك حيف أو ضرر في قرار المشتري يحق له اللجوء إلى المستوى الأعلى للمشتري أو اللجوء إلى القضاء؛**

**38-5 وعلى الرغم من الإحالة للتحكيم:**

1. **يستمر الطرفين بأداء التزاماتهم في إطار العقد؛**
2. **قيام المشتري بسداد مستحقات المورد إن وجدت بشرط أن تكون السلع والخدمات قد تم توريدها من قبل المورد وتم قبولها من قبل المشتري.**
   1. التنازل

**39-1 لا يحق للمورد أن يتنازل كليا عن العقد أو تحويله إلى أي مورد آخر أو أي جهة أخرى كما لا يحق له التنازل أو تحويل جزء من العقد أو بنوده إلا بموافقة المشتري وبما لا يتجاوز 10% من قيمة العقد ويكون المتنازل والمتنازل اليه مسئولين مسئولية كاملة عن جميع الاخطاء او الاهمال او أية اخلال ببنود العقد من قبل المتنازل اليه فيما عدا تحويل المبالغ المستحقة للمورد بموجب العقد لمصلحة أي بنك يتعامل معه دون موافقة خطية مسبقة من قبل المشتري.**

* 1. مقاطعة اسرائيل :

**40-1 يلتزم المورد وجميع من يستخدمون في تنفيذ التوريدات والخدمات المكملة وصيانتها بالامتناع عن التعامل مع دولة اسرائيل وأن لا يستورد منها بشكل مباشر وغير مباشر وإذا ما تيقن المشتري في اي وقت خلال مدة نفاذ العقد بأن المورد خالف احكام هذا البند فإن له الحق في انهاء العقد ومطالبة المورد بالتعويضان عن الاضرار الناجمة عن هذا الانهاء، وفي هذه الحالة يحق للمشتري مصادرة ضمان الأداء وأي مستحقات أخرى.**

القسم الخامس

الشـروط الخـاصـة

|  |
| --- |
| **البند رقم (6-1) من الشروط العامة : لغة العقد الاضافية الانجليزية** |
| **البند رقم (7-1) من الشروط العامة: الإخطارات** **تسلم على عنوان المشروع شارع المحروقات المتفرع من شارع الزبيري - مشروع الأشغال العامة – تلفون 01409287 – فاكس 01409303**  **وعنوان المورد** ------------------------------------------------------------- |
| **البند رقم (9-1) من الشروط العامة:التسليم للسلع وفترة التوريد:**  **مكان التسليم:** **– الجمهورية اليمنية -مواقع المدارس المستهدفة في المحافظات**  **فترة التوريد والتركيب: خمسة أشهر من تاريخ توقيع العقد.** |
| **البند رقم (9-2) من الشروط العامة: التسليم للوثائق** : **استلام بالمواد الموردة مختوم من ادارة المدرسة ومعمد من ادارة التربية والتعليم في المديرية** |
| **البند رقم (13-1) من الشروط العامة: شروط الدفع:**. **20% دفعة مقدمة مقابل ضمان بنكي غير مشروط , 80% بعد التوريد و الفحص والاستلام الابتدائي ويمكن الدفع حسب الكميات الموردة**  **(13-1)** **– الدفعة المقدمة:ممكن صرف دفعة مقدمة**  **(13-2)** **– إجراءات الدفع**: **الحالة (ا)** |
| **البند رقم (13-7) من الشروط العامة: عملة الدفع دولار أميركي** |
| **البند رقم (14-1) من الشروط العامة: الرسوم الجمركية والضرائب والرسوم الأخرى** ....................................... |
| **البند رقم (19-1) من الشروط العامة: المورد من الباطن**............................................................................ |
| **البند رقم (21-2) من الشروط العامة: التغليف**......................................................................................... |
| **البند رقم (24-1) من الشروط العامة: الخدمات المكملة**.............................................................................. |
| **البند رقم (24-2) من الشروط العامة: قطع الغيار**..................................................................................... |
| **البند رقم (25-1) من الشروط العامة: انواع الفحص والاختبار**.:................................................................... |
| **البند رقم (29-2) من الشروط العامة: فترة ضمان الجودة** .**ثلاث سنوات من تاريخ الاستلام الابتدائي** |

**البند (30-1)** **– فترة ضمان الصيانة والتشغيل:سنة من تاريخ الاستلام الابتدائي**

**- قيمة ضمان الصيانة : 10% من قيمة العطاء يفرج عنها بعد الاستلام النهائي**

من الشروط الخاصة: **تعبئة البيانات (العناوين) الموضحة ادناه قبل توقيع العقد مع صاحب العطاء الفائز**

جدول بيانات (عنوان) المشتري

|  |  |
| --- | --- |
| اسم المشتري: | **....................................................................** |
| **المحافظة:** | **....................................................................** |
| **المدينة:** | **....................................................................** |
| **المديرية:** | **....................................................................** |
| **الشارع:** | **....................................................................** |
| **رقم المبنى:** | **....................................................................** |
| **التلفون:** | **....................................................................** |
| **الفاكس:** | **....................................................................** |
| **البريد الالكتروني:** | **....................................................................** |
| **صندوق البريد** | **....................................................................** |
|  |  |
|  |  |

جدول بيانات (عنوان) المورد

|  |  |
| --- | --- |
| اسم المورد | **....................................................................** |
| **المحافظة** | **....................................................................** |
| **المدينة** | **....................................................................** |
| **المديرية** | **....................................................................** |
| **الشارع** | **....................................................................** |
| **رقم المبنى** | **....................................................................** |
| **التلفون** | **....................................................................** |
| **الفاكس** | **....................................................................** |
| **البريد الالكتروني** | **....................................................................** |
| **صندوق البريد** | **....................................................................** |
|  |  |
|  |  |

القسم السادس

جــدول المتطلبـات (المستلزمات)

**يتكون جدول المتطلبات من التالي:**

**جدول يبين قائمة بالسلع ومواعيد ومكان التوريد.**

**المواصفات الفنية.**

**جداول الأسعار.**

**الرسومات**

***(مرفــــــــــــــــــــق)***

1- جدول يبين قائمة بالسلع ومواعيد وأماكن التوريد

|  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| الصنف | وصف السلع | الكمية | نوع الوحدة | مواعيد وأماكن التوريد | |
| مدة التسليم  بالاسابيع/الشهور | الموقع النهائي للتسليم |
|  |  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |  |

2- جدول يبين قائمة بالخدمات التابعة (المكملة) المطلوب تنفيذها

|  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| الصنف | وصف الخدمات | الكمية | الوحدة | الموقع أو مكان تقديم الخدمات | تاريخ استكمال الخدمات المطلوبة |
|  |  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |  |

3

- المواصفات الفنية

مــــــــرفقـــــــــــــة

5- الرسـومــــات

**مــــــــرفقـــــــــــه**

- جدول الاسعار

**مــــــــرفـــــــــق**

القسم السابع

النماذج

* 1. **نموذج تقديم العطاء**
  2. **نموذج ضمان العطاء**
  3. **نموذج ضمان الأداء (حسن التنفيذ)**
  4. **نموذج ضمان الدفعة المقدمة**
  5. **نموذج تفويض المصنع**
  6. **نموذج ضمان الجودة**
  7. **نموذج اخطار قبول العطاء**
  8. **نموذج العقد**

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| نموذج تقديم العطاء | | | | |
|  |  | | | **التاريخ : ـــــــــ**  **رقم : ـــــــ** |
| **الأخ/ الأخوة: [اسم المشتري]...........................................** | | | |  |
| **بعد فحص وثائق المناقصة بما في ذلك النماذج والتي نقر باستلامها وفحصها كاملة، نحن الموقعون أدناه، نؤكد التزامنا بتوريد وتسليم[وصف للسلع والخدمات المطلوبة] ........................................................................**  **...........................................................................................................................**  **...........................................................................................................................**  **طبقاً لوثائق المناقصة بإجمالي مبلغ بالأرقام [....................] بالحروف [......................................................] شاملا جميع الرسوم الجمركية والضرائب والنقل والتأمين وأي رسوم أخرى محددة في الشروط، أو أي مبالغ أخرى تحدد بموجب جدول الأسعار المرفق مع هذا والذي يعتبر جزء من هذا العطاء .**  **ونتعهد في حالة قبول عطائنا بتوريد/توريد وتركيب وتشغيل المواد المطلوبة وفقا للمواعيد المحددة في الشروط وجدول المتطلبات (المستلزمات) وتقديم ضمان الأداء (حسن التنفيذ) طبقا لصيغة الضمان المرفقة بالوثائق وبالمبلغ والفترة المحددة في وثائق المناقصة.**  **كما نؤكد لكم التزامنا بالتنفيذ طبقا للتعليمات والشروط وجدول المتطلبات المحددة في هذه المناقصة وعطائنا المقدم خلال مدة سريان العطاء المحددة بـ(.................) يوم من آخر موعد لتسليم العطاءات، ويستمر العطاء ملزما لنا بحيث يمكن قبوله في أي وقت قبل انقضاء مدة السريان.**  **وفيما يلي بيان بالعمولات المطلوب منا دفعها فيما يتعلق بهذا العطاء وبتنفيذه في حالة ارساء المناقصة علينا:** | | | | |
| **اسم وعنوان الوكيل**  **ــــــــــ**  **ــــــــــ**  **ــــــــــ** | | **المبلغ والعملة**  **ــــــــ**  **ــــــــ**  **ــــــــ** | **الغرض من العمولة**  **ــــــــــــــــ**  **ــــــــــــــــ**  **ــــــــــــــــ** | |
| **(إن لم تدفع مثل هذه المبالغ فتكتب كلمة لا يوجد)** | | | | |
| **وإلى أن يتم إعداد وتوقيع عقد رسمي، يعتبر هذا العطاء، مع قبولكم الكتابي له والأخطار المرسل منكم بإرساء المناقصة، عقدا ملزما فيما بيننا.** | | | | |
| **تحريراً في ــــــــ يوم ـــــــ ، ــ 20** | | | | |
| **اسم المخول بالتوقيع والصفة: ـــــــــــــــــــــــــــــ**  **الختم:** | | | | |

نموذج ضمان العطاء

**الأخ/ الأخوة: (يذكر اسم المشتري): .......................................................................**

**العنوان: ..............................................................................................**

**اسم المناقصة : ........................................................ رقم المناقصة ( ) لسنة............ م**

**طبقا للشروط الواردة في البند رقم (19) من التعليمات لمقدمي العطاءات والذي ينص على تقديم ضمان العطاء . نحن (يذكر اسم البنك) \_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_ طبقا لتعليماتكم أعلاه نوافق على أن نضمن [يذكر اسم المورد ...............................................] ضماناً مطلقاً غير مشروط وغير قابل للإلغاء بصفتنا ملتزمين رئيسيين وليس مجرد كفلاء – على أن ندفع إليكم ( يذكر اسم المشتري) \_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_ مبلغ وقدره (بالأرقام) .......................... (بالحروف)........................................................ عند أول مطالبة رسمية من قبلكم بدون أي تحفظات أو اعتراض من جانبنا،**

**ويعتبر هذا الضمان ساري المفعول لمدة (................) يوم يبدأ من تاريخ / / م.**

**إمضاء وختم: \_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_**

**اسم البنك:\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_**

**العنوان: \_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_**

**التاريخ: \_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_**

نموذج ضمان الأداء (حسن التنفيذ)

**الأخ/ الأخوة: (يذكر اسم المشتري): .......................................................................**

**العنوان: ...........................................................................**

**اسم العقد : ........................................................ رقم العقد ( ) لسنة............ م.**

**طبقا للشروط الواردة في البند رقم (15) من الشروط العامة والذي ينص على تقديم ضمان أداء . نحن (يذكر اسم البنك) \_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_ طبقا لتعليماتكم أعلاه نوافق على أن نقدم ضمانا مطلقاً غير مشروط وغير قابل للإلغاء بصفتنا ملتزمين رئيسيين وليس مجرد كفلاء – على أن ندفع إليكم ( يذكر اسم المشتري) \_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_ مبلغ وقدره (بالأرقام) .................. (بالحروف)............................................. عند أول مطالبة رسمية من قبلكم بدون أي تحفظات أو اعتراض من جانبنا.**

**وبالإضافة إلى ذلك فنحن نوافق على أن أي تغيير أو إضافة أو أي تعديل في بنود العقد أو في الأعمال موضوع العقد أو تغيير أي من مستندات العقد والتي يمكن أن يكون (يذكر اسم المشتري) \_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_ قد اتفق عليها مع المورد لن يخلي مسئوليتنا أو يعفينا من أي مسئولية تترتب على هذا الضمان، ونحن هنا نتنازل عن إبلاغنا بأي من هذه التغييرات أو الإضافات أو التعديلات.**

**ويسري هذا الضمان من تاريخ / / م، وحتى انتهاء .......................**

**إمضاء وختم: \_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_**

**اسم البنك:\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_**

**العنوان: \_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_**

**التاريخ: \_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_**

نموذج ضمان الدفعة المقدمة

**الأخ/ الأخوة: (يذكر اسم المشتري): .......................................................................**

**العنوان: ..............................................................................................**

**اسم العقد : ........................................................ رقم العقد ( ) لسنة............ م**

**طبقا للشروط العامة بند (13-1) والذي ينص على تقديم ضمان الدفعة المقدمة . نحن (يذكر اسم البنك) \_\_\_\_\_\_ طبقا لتعليماتكم أعلاه نوافق على أن نضمن [يذكر اسم المورد ...............................................] ضماناً مطلقاً غير مشروط وغير قابل للإلغاء بصفتنا ملتزمين رئيسيين وليس مجرد كفلاء – على أن ندفع إليكم ( يذكر اسم المشتري) \_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_ مبلغ وقدره (بالأرقام) .......................... (بالحروف)........................................................ عند أول مطالبة رسمية من قبلكم بدون أي تحفظات أو اعتراض من جانبنا،**

**ويعتبر هذا الضمان ساري المفعول من تاريخ استلام الدفعة المقدمة وحتى يتم استردادها بالكامل من قبل المشتري (حدد اسم المشتري) من المورد.**

**إمضاء وختم: \_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_**

**اسم البنك:\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_**

**العنوان: \_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_**

**التاريخ: \_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_**

نموذج تفويض المصنع

**الأخ/ الأخوة: (يذكر اسم المشتري) .......................................................**

**حيث أن (يذكر اسم المصنع) ...................................، وهو جهة تصنيع راسخة وذات سمعة طيبة في تصنيع (يذكر اسم أو وصف السلع التي يقوم بتصنيعها) ..........................................**

**.............................................................................................................**

**ومصانعه تقع في (يذكر عنوان المصنع) ...................................................................**

**.............................................................................................................**

**نفوض نحن (يذكر اسم المصنع) ................................................................. بموجب هذا (يذكر اسم وعنوان الوكيل أو اسم وعنوان الشخص المفوض بتقديم العطاء) ..................................**

**...............................................................................................................**

**لتقديم هذا العطاء، والتفاوض والتوقيع على العقد معكم على أساس وثائق العطاء المقدمة منّا لتوريد / توريد وتركيب وتشغيل السلع التي سنقوم بتصنيعها وتوريدها إليكم.**

**ونقدم بموجب هذا التفويض الضمان الكامل والكفالة المطلوبة لكم طبقا لشروط ووثائق المناقصة.**

**[توقيع باسم، ونيابة عن الصانع]**

**ــــــــــــــــــ**

**ملحوظة: ينبغي أن يحمل خطاب التفويض هذا في مقدمته اسم المصنع وعنوانه، وينبغي توقيعه من شخص مختص لديه توكيل ملزم للمصنع. كما يجب على مقدم العطاء تقديمه من ضمن وثائق العطاء.**

نموذج ضمان الجودة

**نحن: ....................................................................................................**

**نكفل جميع صناعاتنا وأجهزتنا لمدة ......... من تاريخ الفحص والاستلام الابتدائي ونقوم بتصليح أو تغيير أي قطعة في الجهاز خلال مدة هذه الضمانة إذا كان العطب ناتج عن أخطاء مصنعية أو معدنية متعلقة بقطع الجهاز ومعدنها وذلك بدون مقابل.**

**أما الأخطاء التي لا تجري عليها الضمانة فهي استخدام الجهاز بخلاف التعليمات الخاصة بالاستخدام والكسر والإتلاف وأيضا القطع المتعلقة للتآكل من كثرة الاستعمال.**

**يصبح الضمان لاغيا اذا قام بالإصلاح أشخاص غير مخولين بذلك أو إذا لم تستعمل القطع الأصلية لقطع الغيار المصنوعة لدى الشركة.**

**(التوقيع والختم من قبل المخول بذلك من قبل الشركة المصنعة أو الوكيل الرسمي لها)**

إخطار قبول العطاء

**التاريخ / /**

**إلى --------------------------------------- (اسم المورد و عنوانه)**

**نخطركم أن المناقصة رقم ( ) لعام م بشأن بتوريد/ توريد وتركيب وتشغيل -----------------**

**-----------------------------------------------------------------**

**قد أرسيت عليكم بموجب عطاؤكم المقدم في هذه المناقصة المؤرخ / / . بإجمالي مبلغ وقدره بالأرقام (.............) وبالحروف [.................................................] بالريال اليمني.**

**وعليكم سرعة تقديم ضمان الاداء بنسبة % من قيمة العطاء بمبلغ (...........................) خلال خمسة عشر يوما من تاريخ استلامكم لهذ الإخطار طبقا للنموذج المرفق بوثائق المناقصة.**

**و يجب ان تكون الضمانة غير مشروطة باسمنا سارية المفعول حتى انتهاء اجراءات الفحص والاستلام الابتدائي تاريخ / / .**

**في حالة تأخركم عن الحضور لتوقيع العقد أو تقديم ضمان الأداء خلال المدة المحددة أعلاه سيؤدي الى الغاء ارساء المناقصة عليكم ومصادرة ضمان العطاء.**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| مدير المشتريات والمخازن  أو رئيس قسم المشتريات | مدير عام الشئون المالية  أو المسئول المالي | رئيس الجهة |
| **التوقيع** | **التوقيع** | **التوقيع** |

نمـــوذج العقـــــــد

**أنه في يوم ........................... الموافق / / م تم توقيع عقد الاتفاق بين كل من :-**

**المشتري: ............................................... ويمثلها الأخ/............................................ ووظيفته: ............................................... ويشار إليه في هذا العقد بالطرف الأول.**

**وبين المورد: ............................................. ويمثلها الأخ/ ....................................**

**ووظيفته: ........................................................ ويشار اليه في هذا العقد بالطرف الثاني.**

**وفقـــاً للتالي:**

**بند (1) : توريد/توريد وتركيب وتشغيل/ توريد وتركيب وتشغيل وتدريب ......................... مرفق البيان التفصيلي للمواد المطلوبة بحسب المواصفات الموضحة في وثائق المناقصة رقم ( ) لسنة م والمحددة من قبل الطرف الأول وقبلها الطرف الثاني وتعتبر جزء من هذا العقد.**

**بند (2) قيمة العقد (بالأرقام)................... فقط مبلغ وقدره / (بالحروف) ..............................**

**بند (3): طريقة السداد (الدفع) وفقا لما هو محدد في الشروط الخاصة.**

**بند (4) : مدة التوريد أو التنفيذ:**

**- التاريخ المتفق عليه لبدء التوريد / / م. التاريخ المحدد لانتهاء التوريد / / م.**

**بند (5) : تعتبر الوثائق التالية هي جزء لا يتجزأ من هذا العقد:**

1. **اخطار قبول العطاء؛**
2. **عطاء المورد بالكامل وأي مراسلات أو وثائق تم قبولها قبل توقيع العقد؛**
3. **الشروط الخاصة؛**
4. **الشروط العامة؛**
5. **أي وثائق أخرى تشكل جزء من العقد؛**

**بند (6) : لا يحق للمورد أن يتنازل كليا عن العقد أو تحويله إلى أي مورد آخر أو أي جهة أخرى كما لا يحق له التنازل أو تحويل جزء من العقد أو بنوده إلا بموافقة المشتري وبما لا يتجاوز 10% من قيمة العقد ويكون المتنازل والمتنازل اليه مسئولين مسئولية كاملة عن جميع الاخطاء او الاهمال او أية اخلال ببنود العقد من قبل المتنازل اليه.**

**بند (7) : يجوز للطرف الأول شراء الاصناف التي لم يقم الطرف الثاني بتوريدها أو الاصناف المرفوضة والغير مطابقة للمواصفات من شخص آخر وعلى حسابه وبأي طريقة كانت ويتحمل الطرف الثاني ما ينتج عن ذلك من زيادة في الاسعار مضافا إلى ذلك ما يستحق من غرامات التأخير عن التوريد في المواعيد المحددة بهذا العقد.**

**بند (8) : يلتزم الطرف الثاني بتسليم المواد المتعاقد عليها إلى الأماكن والمواعيد المحددة في جدول المتطلبات (المستلزمات) والشروط الخاصة لهذا العقد خالصة من جميع المصروفات والرسوم وغيرها ومطابقة للمواصفات المتعاقد عليها من ناحية العد والوزن أو المقاس ومطابقة للعينات المعتمدة كما يتعهد بسحب الاصناف المرفوضة خلال اسبوع واحد من تاريخ اخطاره بذلك كما يلتزم الطرف الثاني بإحضار العمال اللازمين لفتح الطرود وتسليمها إلى مخازن الجهة (حدد المكان).**

**بند (9) : أ- يحق للطرف الأول طلب زيادة كمية الأصناف المتعاقد عليها او تخفيضها في حدود 10% من قيمة العقد وبنفس اسعار هذا العقد دون أن يكون للطرف الثاني الحق في الاعتراض أو المطالبة بأي تعويض بسبب هذه الزيادة أو هذا النقص.**

**ب- مدة ضمان الصيانة [.....................] يبدأ سريانه من تاريخ الاستلام الابتدائي و المطابقة مع المواصفات الفنية. وفي كل الأحوال يكون الطرف الثاني مسئولاً أثناء مدة ضمان الصيانة الموضحة بهذا العقد ملتزما بإصلاح أي خلل أو عيب يظهر خلال تلك المدة وعلى حسابه الخاص وفي حالة التأخير يحق للطرف الأول القيام بعملية الإصلاح على حساب الطرف الثاني وتحت مسئوليته.**

**د- يجب على الطرف الثاني الالتزام الكامل بفترة ضمان الجودة المحددة بـ.......................**

**بند (10) : يعتبر هذا العقد خاضعا لأحكام قانون المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية ولائحته التنفيذية.**

**بند (11) : تعتبر وزارة المالية هي الجهة المختصة بالنظر فيما قد يحدث من خلاف بين الطرفين في تفسير أي بند من بنود هذا العقد أو مكملاته.**

**بند (12) : حرر هذا العقد من أصل وخمس صور سلمت منها صورة:**

|  |  |
| --- | --- |
| **الطـــــرف الثاني** | **الطــــرف الأول** |
| **الإسم:.................................**  **التوقيع: ..............................................**  **التاريخ / /** | **الإسم: .................................................**  **التوقيع: ..............................................**  **التاريخ / /** |
| **ختم المورد** | **ختم الجهة** |

1. في هذا السياق فإن أي إجراء يتخذه مشترك ما في مناقصة، أو مقاول، أو مقاول من الباطن للتأثير على عملية التوريد أو تنفيذ العقود لتحقيق مزية غير مستحقة، يعتبر غير مشروع. [↑](#footnote-ref-2)
2. لأغراض هذه الإرشادات، فإن مصطلح "طرف آخر" يشير إلى أي موظف عمومي يتصرف بشأن عملية اختيار أو تنفيذ العقود. في هذا السياق، يشمل مصطلح "موظف عمومي" موظفي البنك الدولي، وموظفي المنظمات الأخرى الذين يتخذون أو يراجعون قرارات التوريد. [↑](#footnote-ref-3)
3. لأغراض هذه الإرشادات، فإن مصطلح "طرف " يشير إلى أي موظف عمومي، ويرتبط مصطلحي "مزية" و"التزام" بعملية التوريد أو تنفيذ العقد؛ والمقصود من مصطلح "تصرف أو تقصير" هو التأثير على عملية التوريد أو تنفيذ العقد. [↑](#footnote-ref-4)
4. لأغراض هذه الإرشادات، فإن مصطلح "أطراف" يشير إلى المشاركين في عملية التوريد (ويشمل ذلك الموظفين العموميين) الذين يحاولون تحديد أسعار المناقصات بناءً على مستويات غير واقعية وغير تنافسية. [↑](#footnote-ref-5)
5. لأغراض هذه الإرشادات، فإن مصطلح "طرف " يشير إلى مشارك ما في عملية التوريد أو تنفيذ العقود. [↑](#footnote-ref-6)
6. في هذا السياق فإن أي إجراء يتخذه مشترك ما في مناقصة، أو مقاول، أو مقاول من الباطن للتأثير على عملية التوريد أو تنفيذ العقود لتحقيق مزية غير مستحقة، يعتبر غير مشروع. [↑](#footnote-ref-7)
7. لأغراض هذه الإرشادات، فإن مصطلح "طرف آخر" يشير إلى أي موظف عمومي يتصرف بشأن عملية اختيار أو تنفيذ العقود. في هذا السياق، يشمل مصطلح "موظف عمومي" موظفي البنك الدولي، وموظفي المنظمات الأخرى الذين يتخذون أو يراجعون قرارات التوريد. [↑](#footnote-ref-8)
8. لأغراض هذه الإرشادات، فإن مصطلح "طرف " يشير إلى أي موظف عمومي، ويرتبط مصطلحي "مزية" و"التزام" بعملية التوريد أو تنفيذ العقد؛ والمقصود من مصطلح "تصرف أو تقصير" هو التأثير على عملية التوريد أو تنفيذ العقد. [↑](#footnote-ref-9)
9. لأغراض هذه الإرشادات، فإن مصطلح "أطراف" يشير إلى المشاركين في عملية التوريد (ويشمل ذلك الموظفين العموميين) الذين يحاولون تحديد أسعار المناقصات بناءً على مستويات غير واقعية وغير تنافسية. [↑](#footnote-ref-10)
10. لأغراض هذه الإرشادات، فإن مصطلح "طرف " يشير إلى مشارك ما في عملية التوريد أو تنفيذ العقود. [↑](#footnote-ref-11)